

صورتان للوضع في البحرين

هناك صورتان للوضع في البحرين، تسلط عليهما الأضواء. الأولى - صورة تتعلق بالحكومة وعملها في تحسين سلوكها الحقوقي وتعديل أنظمتها وتشريعاتها من خلال تطبيق تقرير (بسيوني). والثانية - صورة مكثفة ومضخمة ربما ترصدها منظمات حقوق الإنسان: استمرار الانتهاكات من وفيات بفعل مواجهات الشغب والغاز الكثيف، واستخدام القوة المفرطة.

يبدو أن الصورتين ستستمران جنباً إلى جنب في المشهد البحرينى الى فترة من الزمن. فمع أن هناك خطوات إيجابية ملموسة في الأداء الرسمي، فإن السؤال الذي يطرحه المراقبون هو: لماذا، وبالرغم من موافقة الحكومة على تقرير (بسيوني)، ونشاط لجنة (الصالح) الدؤوب لتنفيذ تلك التوصيات، لا تزال بعض التجاوزات والأخطاء تقع؟

يمكن عزو الأمر في جذره الى حقيقة أن المواجهات السياسية تجري في الشارع وليس في أروقة البرلمان أو على صفحات الجرائد، ومواقع التواصل الإجتماعي. وحيثما وجدت مواجهات مستمرة وبشكل يومي، فإنه لا يتوقع أن تخلو من أخطاء، فالصراع والإستقطاب السياسي هو المصحة التي تتولد منها الأزمة وتبعاتها. لكن هناك جوانب أخرى للمشكلة، وهي:

١/ أن المواجهات في الشارع تنطوي على استخدام أدوات عنف، كالمولوتوف، وأسيخ الحديد، تفجير سلندرات الغاز، وهي قد أوقعت عدداً من الجرحى في قوى الأمن. مثل هذه الممارسات الناشئة بسبب تحريض المعارضة المتشددة، تنعكس على رد فعل من جانب قوى الأمن، مهما كانت التوصيات والتعليمات لها باحتواء الموقف بأقل الخسائر.

٢/ إن تنفيذ توصيات بسيوني القاضية باحترام حقوق الإنسان من قبل أجهزة الأمن، بحاجة الى زمن حتى يتحول الى ثقافة عامة سائدة. والحقيقة فإن هذه الثقافة لم تتجذر في المجتمع البحرينى بمن فيهم المتظاهرين أنفسهم. وعليه فإن وضع الإجراءات والتشريعات والمتابعة يحد من الأخطاء ولكنه لا ينهاها تماماً.

٣/ الشعور باليأس لدى بعض قطاعات الجمهور من أن الحل السياسي للأزمة بعيد المنال حتى الآن؛ ما يفتح الأفق الى المصادمات واستمرار المظاهرات والإحتجاجات العنيفة بشكل متكرر. فضلاً عن عدم وجود التواصل بين القوى السياسية والقيادات الدينية لتخفيف التوترات والمحفزات على سلوك غير قانوني وغير سلمي.

وفي الجملة، فإن من المهم للغاية إدراك حقيقة أن الصراع السياسي الذي يتخذ من الشارع مقراً يومياً ودائماً له، سيؤدي - شاء اللاعبون السياسيون أم أبوا - الى وقوع تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان من الطرفين الحكومي والمعارض؛ لكن حجم تلك التجاوزات مرهون من جانب الحكومة وقوات الأمن بضبط النفس بالحد الأقصى المتاح، والإلتزام بالقانون؛ ومن جانب المعارضة فهي مطالبة بضبط الشارع وتوجيهه للعمل السلمي وعزل العنفيين وإدانتهم.

اقرأ

٢ الملك: الأحداث المؤلمة لن تتكرر

٤ البحرين: هل الديمقراطية التوافقية ممكنة؟

٧ الصالح: المصالحة الوطنية أولوية، والتوصيات تنفذ بشكل متسارع

١١ تقرير الصالح: أنجز الكثير، وبقيت (المصالحة الوطنية)

١٨ تنفيذ التوصيات والحوار مخرجان للأزمة

٢٠ إجراءات تعقد العلاقة مع

منظمات حقوق الإنسان الدولية

٢٣ ردود الفعل الدولية: ترحيب، وإصرار على الحوار

٢٦ المنظمات الحقوقية بين

تقريرى (بسيوني) و(الصالح)

٢٨ ملكية.. توافقية .. ديمقراطية

الهلك: الأحداث المؤلمة لن تتكرر؛

والإصلاح ضمن سقف طموحات الشعب

لاحقاً. والملك في خطابه أكد على التزام البحرين بالإصلاح في كل المجالات، وقال بأنه (ينبغي ألا يتوقف، فالتطور هو سنة الحياة)، مؤكداً (عزمنا مجدداً على السير في طريق الإصلاح بما يرضي طموحات شعبنا، وأن نمد السمع والبصر في ذات الوقت إلى مختلف التجارب العالمية لنستقي منها ما ينفع شعبنا ويحافظ على وحدتنا وقوة مجتمعنا، دون إقصاء لأحد، أو تغليب مصلحة فئة على فئة، فالوطن للجميع.. وأبواب الحوار كانت وستظل مفتوحة). وأضاف: (نحن نريد لشعبنا أن يشعر بالتغيير الحقيقي والملموس الذي تعكسه هذه الإصلاحات في حياتهم، والتحديات التي ستواجهنا خلال الأشهر القادمة هي كيفية ترجمة ذلك إلى تغيير ملموس في ثقافة المجتمع).

وحمل الملك الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني جزءاً من المسؤولية فيما يتعلق بالأزمة، وليس الحكومة وحدها، داعياً إياها للقيام بدورها (في المشاركة والرقي بالممارسة الديمقراطية وفق القانون والنظام العام) داعياً الجميع إلى (أخذ العبر مما مر بنا من أحداث، والاستفادة من التجربة، والمضي نحو المستقبل بخطى واثقة، ونوايا صادقة).

القضية الثالثة: التأكيد على البعد المحلي للقضية البحرينية، فمع أن القضية كانت محلية المنشأ والأبعاد، إلا أنها اتخذت أبعاداً إقليمية ودولية فتضخمت المشكلة وكان التدخل الخارجي - ربما - واحداً من أسباب تعقيدها. الملك رأى أن الأزمة لن تحل

جملة من القضايا المحورية التي ترسم صورة مستقبل البحرين حدها خطاب عاهل البحرين يوم استلامه تقرير اللجنة المعنية بتنفيذ توصيات تقرير بيسيوني في ٢٠/٣/٢٠١٢. هذه القضايا تحتاج إلى قراءة متأنية ومتفحصة، لما تحمله من رسائل لمختلف الفرقاء السياسيين المحليين، كما للجهات الدولية الحقوقية والسياسية.

لتنفيذ ما يتطلب تحقيقه من خطط متوسطة وطويلة المدى، وشمل ذلك إصلاحاً في القطاع الأمني والقضائي، وتحسين المناهج التعليمية، ووضع خطة مفصلة لإصلاح الإعلام، والعمل.. من أجل ضمان إعادة الموظفين إلى أعمالهم، ووضع خطط التعويض لضمان توفير سبل الانتصاف للمتضررين في أقرب وقت ممكن، وبدء برامج لتحقيق لم الشمل الوطني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء مكتب مستقل لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية، ومكتب مستقل للمفتش العام بجهاز الأمن الوطني، والأهم من ذلك، إنشاء وحدة خاصة للتحقيق والمساءلة في الأحداث التي وقعت العام الماضي). وأمل الملك من السلطة التشريعية أن تسرع في إقرار مشاريع القوانين ذات العلاقة مثلما حدث مع القوانين المتعلقة بحرية التعبير وتعريف جريمة التعذيب وغيرها.

القضية الثانية: وتتعلق بضرورة تطوير النظام السياسي، اعتماداً على حقيقة أن البحرين ورغم الإصلاحات السياسية المتعددة منذ عام ٢٠٠٠ بحاجة إلى المزيد منها، ذلك أن الإصلاحات لا تتوقف عند سقف محدد، فطبيعة المجتمع البحريني كما طبيعة المجتمعات الأخرى، تستوعب الموج الأول من الإصلاح، لتطالب بالمزيد منه

القضية الأولى: القطيعة مع إرث الماضي، المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان؛ حيث أكد الملك تعهداته مرة أخرى (بعد تكرار مثل هذه الأحداث المؤلمة... على أن نأخذ منها الدروس والعبر، وأن نستخدم الأفكار والرؤى الجديدة كمحفز لإحداث التغيير الإيجابي). ولكن القطيعة لا تتم فقط بالتعهدات، وإنما تحتاج إلى آليات حدها تقرير بيسيوني تتعلق بصياغة قوانين وأنظمة والقيام بتدريب القوى المشرفة على الأمن، واتخاذ إجراءات إدارية وغيرها، لينعكس ذلك في سلوك على أرض الواقع.

وكان تنفيذ توصيات تقرير بيسيوني محك اختبار حقيقي، للبحرين كدولة، وكنظام سياسي، وكمجتمع متطلع إلى التغيير والإصلاح، خاصة وأن التقرير أصبح (مرجعية) وطنية في الإصلاح، وبالتحديد في مجال حقوق الإنسان. وقد وصف الملك في خطابه تنفيذ تلك التوصيات بأنه يمثل تحدياً، نظراً لتعدها وشموليتها. وقد أشار في خطابه بأن التنفيذ لتلك التوصيات (يدل على حدوث ذلك التغيير الإيجابي الذي ننشده، ونفتخر به). وعدد المجالات والخطوات التي اتخذتها الحكومة بقدر كبير من الشفافية حيث (تم وضع الآليات الإدارية والقانونية اللازمة

تتخذ الصفة القانونية أو شملت تعدييات على أراض عامة. الملك في خطابه بدا مهتماً بهذا الملف وإغلاقه، فأكد على رعاية الدولة وإعمارها لدور العبادة، ولكنه وجّه الى ضرورة الإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، والى التنسيق بين وزارة العدل والشؤون الإسلامية من جهة، ودائرتي الأوقاف والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى (حتى لا تتكرر نفس الأخطاء السابقة) حسب تعبيره.

أولوية معالجة التجاوزات الحقوقية

في مؤتمر صحفي لرئيس اللجنة



المعنية بتنفيذ توصيات تقرير بسيوني، السيد علي صالح

الصالح، والذي جاء بعد تسليمه تقريره للملك في ٢٠/٣/٢٠١٢. أشار الى أهمية وأولوية معالجة آثار تجاوزات حقوق الإنسان وقال بأن هناك توجيهات ملكية في هذا الشأن، حيث وضعت اللجنة ضمن أولويات عملها ومنذ اجتماعها الأول، العمل على سرعة تنفيذ التوصية (١٧٢٣) والمتعلقة بالمفصولين من العمال في القطاعين العام والخاص والطلبة، وإعادة بناء دور العبادة. وأضاف بأنه تم تكليفه بعمل هذه اللجنة بالذات (الشؤون الحقوقية) ومتابعة قضاياها مع الجهات المسؤولة، الأمر الذي تمخض عنه حلحلة الملف ومعالجته.

الملك الى مبادرة اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات بسيوني في هذا الصدد، من جهة صرف التعويضات للضحايا في إطار (التسوية المدنية)، داعياً الجهات المعنية الى (اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لسرعة حصول المتضررين على تعويضات عادلة). بالطبع هناك قضايا أخرى تتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات، والحق الجنائي للضحايا، وهذه لها قنواتها القضائية الخاصة بها والتي يتواصل العمل بشأنها في المحاكم.

القضية الخامسة:

وتتعلق بمن تبقى

من المحتجزين

والمحكومين على

خلفية الأحداث الأخيرة والذين يقدر عددهم بنحو ٣٥٠ شخصاً، فهناك إعادة محاكمة لبعضهم، كما أن هناك إلغاء لأحكام صدرت بحق بعضهم، نظراً لممارستهم أنشطة تم توصيفها بأنها ممارسات مشروعة تتعلق بحرية التعبير؛ وكان بسيوني قد أشار في تقريره الى ذلك، ودعا الى إطلاق سراحهم. الملك اشار الى هذه القضية فأكد على (أهمية إنجاز كافة القضايا التي تتعلق بحرية التعبير دون تأخير لا لزوم له، والتي تكون في إطار القانون ولا تتضمن تحريضاً على العنف، أياً كانت صفة مرتكبه أو مهنته).

القضية السادسة: وتتعلق بحرية

العبادة، وبالتحديد مسألة تدمير بعض المنشآت الدينية، والذي انعكس سلباً على سمعة البحرين كدولة رائدة في التسامح الديني، كما هو معروف. هذا الموضوع سبب حرجاً كبيراً، وأخذ أبعاداً حساسة محلياً ودولياً. والحكومة من جانبها، اتخذت خطوات لإعادة بناء تلك المنشآت الدينية، بالرغم من حقيقة أن بعضها لم

إلا محلياً، واعتبر منجزات لجنة تنفيذ توصيات تقرير بسيوني تأكيداً على (أن البحرين قادرة بذاتها وبسواعد أبنائها على الرقي إلى مصاف الدول المتقدمة في الممارسات الديمقراطية، والاستفادة من الخبرات العالمية في وضع الأسس القانونية التي تحفظ أمن المجتمع،



وتكفل حقوق الإنسان، وتضمن حرية التعبير دون التعدي على حقوق وحرية الآخرين). ولم يغفل الملك في خطابه توجيه الشكر للدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية التي سعت من أجل حلّ للأزمة.

أيضاً لم يغفل الملك أهمية الإستقرار والأمن وكيف أن اهتزازهما يؤثر على سيادة الدولة ويفتح باب التدخل الأجنبي، مشيراً الى أن (الدول لا تنشأ الاستقرار لمصلحة الاقتصاد فحسب، وإنما تنشده لحماية سيادتها وكيانها، ولن نفرط في ذلك أبداً، ولن تعود عقارب الساعة للوراء).

القضية الرابعة: وتتعلق بالعدالة الإنتقالية، وفي مقدمتها مسألة التعويضات التي أخذت حيزاً من خطاب الملك، حيث أشار الى ما تم إنجازه عبر تشكيل الصندوق الوطني لتعويض الضحايا، وكذلك إنشاء محاكم متخصصة للنظر في دعاوى التعويضات للإسراع في عملية حسم دعاوى التعويض. ونوه

البحرين: هل الديمقراطية التوافقية ممكنة؟

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

للقوى السياسية في البحرين الأخذ بهذه الديمقراطية التوافقية؟ وكيف يمكن تصميم بناء خاص من خلال أطرها للوضع البحريني بما يراعي خصوصيته؟ والأهم: هل هناك رؤى أخرى أفضل من (التوافقية) لمعالجة الوضع البحريني؟ وإلى أي حدّ هو خطير بقاء الوضع السياسي جامداً؟ وهل يمكن أن يؤدي إلى انزلاقات مجتمعية وسياسية تزيد من عدم الإستقرار؟

أريد من (التوافقية) أن تكون رابطة بين مواطنين متساوين وشركاء (سياسياً) رغم اختلافاتهم الطائفية والمناطقية والعرقية واللغوية، مع حفظ خصائص الجماعات الثقافية واستقلالها بهذا الشأن. ليجفارت Lijphart، أحد أكبر منظري الديمقراطية التوافقية والداعين إلى تطبيقها في المجتمعات المتعددة، حدّد في كتابه (الديمقراطية في مجتمعات متعددة) إمكانية قيامها في أربعة محاور:

وليس بالضرورة المتحاربة فيما بينها، وذلك بغرض الوصول إلى الإستقرار السياسي.

نقصد بالمجتمع المنقسم ذلك المجتمع الذي لا يستطيع مكوّن من مكوّناته تمثيل (الأخر المختلف والشريك الوطني). بمعنى أوضح، فيما يتعلق بالحالة البحرينية، أن أي من مكوّن المجتمع البحريني غير قادر على إنشاء جمعية سياسية حزبية تمثل الطيف الوطني بعيداً عن الإنتماءات المذهبية أو الطائفية، حتى ولو كانت دساتير تلك الجمعيات وأنظمتها الأساسية تبدو نظرياً مفتوحة للجميع، لكن من الناحية العملية مغلقة لا ينتمي إليها إلا فئات محددة منسجمة ثقافياً أو طائفيّاً، بسبب تشظي الثقافة السياسية.

والمجتمع المنقسم هو ذلك المجتمع الذي يعاني من تمزّق في نسيجه الاجتماعي، لأسباب أثنية أو طائفية أو عرقية أو غيرها، ولا يُنتظر أو لا يتوقع أن يتمّ علاج ذلك التمزّق في المدى القريب أو المنظور بالأدوات المتوافرة حالياً. وفي بعض الأحيان يخشى من تفاقم التمزّق الاجتماعي، بسبب الإنحلال السياسي، وتصادم النخب لمكونات المجتمع، بما يهدد بالمزيد من عدم الإستقرار السياسي، وربما - كما في بعض الدول - يصل إلى الأمر إلى الحرب الأهلية.

من هنا جاءت الديمقراطية التوافقية التي حققت نجاحاً باهراً في كثير من الدول، وأدى عدم الأخذ بها، أو التراجع عنها إلى حروب أهلية كما في لبنان (١٩٧٥)، وإلى تقسيم كما في قبرص منذ ١٩٧٥. السؤال هو: إلى أي حدّ يمكن

لفت انتباهي موضوع نُشر مؤخراً في عدد من الصحف المحلية لمعهد البحرين للتنمية السياسية حول (الديمقراطية التوافقية). وقد أوضح الموضوع بعضاً من عناصرها، مع إشارة إلى بعض عيوبها كما كل أنواع الديمقراطية الأخرى، وخلص إلى أن القبول بها (مسألة تخضع لقناعة مكونات المجتمع التي يجب أن تتوافق على شكل الديمقراطية التي ترغب بها).

كلمتا (التوافق) والى حد ما (التوافقية) ترددتا خلال الأزمنة التي مرّت بها البحرين ولازالتا. ففكرة (التوافق) بين مكونات المجتمع (الشيعية والسنة بالذات) مع نظام الحكم، اعتبرت - لدى البعض على الأقل - مفتاحاً لحل الأزمنة، وليس مجرد (الحوار) بين المعارضة والحكم، فهذا وإن كان مرغوباً ومطلوباً بشدّة، إلا أنه مجرد وسيلة للوصول إلى ذلك التوافق بالتحديد. أي أن المشكل السياسي في البحرين، خرج من إطار ثنائية (معارضة وحكم) إلى ثلاثية (سنة، شيعية، وحكم).

يفترض فيمن يدعو ويصرّ على التوافق وتوسعة دائرة صناعة القرار (الشراكة السياسية) أن يكون له توصيف للأزمة البحرينية مختلفاً عن توصيف المعارضة له. إذا كانت المسألة تتعلق بأزمة بين مكونات المجتمع، وليس فقط بين الشيعية/ المعارضة والحكم، فنحن نحتاج إلى قراءة مختلفة للبيئة البحرينية التي يراد تطبيق مفهوم (الديمقراطية التوافقية) فيها، خاصة وأن (التوافقية) إنما صمّمت خصيصاً للمجتمعات المنقسمة أو غير المتجانسة مذهبياً أو عرقياً أو لغوياً أو طائفيّاً،

١/ تحالف واسع بين القادة السياسيين (المنتخبين) لكل شرائح المجتمع المتعدد.

٢/ الفيتو المتبادل لمكونات المجتمع عبر ممثليهم المنتخبين، خاصة في مجال السياسة المحورية للدولة، إضافة الى الحكم عبر (الإجماع) في اتخاذ القرارات السياسية وذلك بغرض حماية مصالح الأقلية. إن من يمثل الأكثرية داخل التحالف إن سعى للهيمنة فإنه يفتته، ومن يمثل الأقلية فيه إن سعى لتغيير لعبة (النسبية) والضغط لتعديل (الإتفاق) يجرّ البلاد الى الفوضى.

٣/ نسبة التمثيل في مؤسسات الدولة وخدماتها.

٤/ استقلال عال للجماعات في إدارة شؤونها الخاصة الثقافية وغيرها، وقد تصل الى الفيدرالية في بعض الدول.

• إن الديمقراطية التوافقية لا تعتمد على حكم الأكثرية في البرلمان لتشكيل الحكومة؛ ذلك أن حكم الأكثرية في مجتمع غير متجانس غير قادر على مواجهة أزمة مجتمعية سياسية إن وقعت. الديمقراطية التوافقية تعتمد على تحالف موسع بين أكبر الممثلين سياسياً لمكونات المجتمع من الذين جاءت بهم الإنتخابات في تشكيل الحكومة وفي ضبط الإيقاع السياسي للدولة، ومواجهة الأزمات التي تتعرض لها محلياً وخارجياً. هذا يعتمد على نخب مكونات المجتمع وعياً وتمسكاً بالشراكة، وتعالياً على الإنقسام، وإدراكاً بالمخاطر، واهتماماً ببناء ثقافة سياسية تقدّم مصلحة التحالف الموسع الحافظ لأسس الدولة، والقادر على هضم أية أحزاب أصغر تتطلع للمشاركة فيه وتنجح في تحصيل تمثيل معقول في البرلمان من خلال الإنتخابات. لا يكفي أن يكون القادة السياسيون

معتدلين يميلون الى حل مشاكلهم عبر التنازلات المتبادلة، بل من الضروري أن ينعكس ذلك على سلوك الجمهور الذي يتبعهم من الفئات المختلفة.

• ليست هناك عناصر اضافية كمشكلة الجغرافيا لتصعب تطبيق الديمقراطية التوافقية في البحرين، بما يتطلب فيدرالية أو حكماً ذاتياً أو نوعاً من المركزية؛ ولكن هناك عنصراً لا يوجد في العديد من الديمقراطيات التوافقية المنتشرة في أوروبا وغيرها، ويتعلق بدور العائلة المالكة. يمكن ان تكون هناك ديمقراطية توافقية مع وجود ملكية دستورية. ولكن الملكية في البحرين حاكمية، وليست مالكة فحسب، ووجودها في الحكم ضرورة لإنجاح التوافق، إذ يفترض بها أن تكون طرفاً ثالثاً شريكاً مستقلاً متعالياً على المكونات وغير منخرط في الصراعات، بل ناظماً وموازناً للعملية الديمقراطية، وبذا يمكن تقديم ضمانات أعلى لإنجاح التوافق المجتمعي والتوافقية السياسية.

• في قراءته لتجارب الديمقراطية التوافقية، رأى ليجفارت أن هناك عوامل مساعدة على إنجاحها، وهي في كثير منها ينطبق على الوضع البحريني، مثل: أن تكون البلد صغيرة الحجم نسبياً تسهل عملية التواصل المجتمعي؛ وأنه كلما كان عدد السكان صغيراً نسبياً كلما ساعد ذلك في نجاح التوافقية (بلجيكا، هولندا، سويسرا، لبنان، النمسا)؛ وأن لا يكون هناك تمايز لغوي بين مكونات المجتمع؛ وأن يكون حجم التنوع قليلاً أي أن لا تكون هناك جماعات عديدة تصعب عملية التوافق بينها. ويرى ليجفارت أن تساوي أحجام الجماعات من حيث العدد يسهل عملية التوافق، وأن وجود أكثرية واضحة قد يجعلها تفضل

حكم الأكثرية بدلاً من نموذج الشراكة السياسية (قبرص). كذلك فإن وجود خطر خارجي، يساعد على توحيد الجماعات ويسهل عملية التوافق؛ كما أن وجود روح وطنية قوية أو دين جامع يساهم في إنجاح الديمقراطية التوافقية، وهكذا.

هذه مجرد ملامح للخطوط العامة للديمقراطية التوافقية التي تحمل عيوباً كثيرة وقد لا تنجح كما هي ديمقراطية الأكثرية البرلمانية والرئاسية. لقد قيل وهو صحيح أن الديمقراطية في بلد متعدد أمر صعب؛ ولكن يبدو أن التوافقية في بلد متعدد قد يكون أمراً أكثر صعوبة، فحكم الأكثرية قد يهشم ما يقارب من نصف السكان؛ والحكم التوافقي قد يؤدي الى ترسيخ الحدود بين الجماعات بدلاً من تكسيها، كما أنه قد يخطف أصوات الناخبين للتفاوض وراء أبواب مغلقة بين النخب. ويبقى أحياناً القول بأن الديمقراطية التوافقية قابلة للتبئية، أي يمكن لأي دولة أن تستفيد من الخطوط العامة والرؤى الجوهرية فيها، لتصمم لنفسها نظاماً ديمقراطياً توافقياً لا يعيدها الى الديكتاتورية، ولا يغامر بمستقبل أبنائها في طريق المجهول.

قد تبدو أكثر شرائط تطبيق الديمقراطية التوافقية متوافرة، ولكن الحالة البحرينية بحاجة الى تمحيص أكثر، وإلى نقاش مجتمعي وبين الجمعيات السياسية وممثلي المكونات المجتمعية بالإضافة الى العائلة المالكة. فالتوافق السياسي، يعني في جانب منه تغيير نسق النقاش السياسي الدائر حالياً، بل قد يؤدي الى تقليص أهمية الكثير من الموضوعات المطروحة في حال اتجهت الأنظار الى الأسئلة المفصلية الأساسية: هل يراد بناء ديمقراطية بحرينية وكيف؟ ما نوع هذه الديمقراطية المطلوبة؟ وكيف نبدأ الخطوات الفعلية لتطبيقها؟

علي الصالح: توصيات أنجزت، وأخرى تستغرق وقتاً لتصبح حقيقة

وأعضاء النيابة العامة. وصدر قرار بنقل جميع التحقيقات في ادعاءات التعذيب لتدخل ضمن نطاق اختصاص النيابة العامة، وذلك بإنشاء وحدة تحقيق خاصة تختص بالمساءلة. كما اتخذت إجراءات مراجعة للأحكام التي أصدرتها محاكم السلامة الوطنية، سواء بواسطة المحاكم المدنية، أو بواسطة اللجنة التي أنشأها المجلس الأعلى للقضاء.

٦/ هناك خطوات تم اتخاذها في مجال التربية والتعليم بما يضمن التشجيع على زيادة التسامح والقبول بالرأي الآخر. وقال الصالح بأنه سوف يتم تطبيق هذه الجوانب



في المناهج المدرسية على مدى الأشهر القادمة بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

٧/ في مجال الإعلام، قامت اللجنة بدراسة الخطة المتعلقة بهيئة شؤون الإعلام بناءً على مشورة خبراء الإعلام الفرنسيين والتي من شأنها المساعدة في تأسيس إعلام منفتح وحر حسب ما تدعو إليه توصيات بسيوني.

٨/ اعتماد (مبادرة التسوية المدنية) التي يتم بموجبها صرف التعويض للمتضررين كتسوية سريعة وبشكل رضائي دونما إخلال بحق من لا يقبل باللجوء إلى القضاء المدني وبما لا يؤثر على المسؤولية الجنائية.

هذه المنجزات بعضها ظهر على السطح واضحاً، وبعضها يتطلب وقتاً، وحسب السيد علي الصالح، فإن ظهور التغييرات الناتجة عن بعض هذه الإجراءات سيستغرق بعض الوقت كي تتجلى كحقيقة ملموسة.

وشرح علي الصالح، محتويات تقرير لجنة ليبين مقدار تنفيذ توصيات بسيوني، مبيّناً أن التقرير الذي نُشر على موقع اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات بسيوني يحوي جميع التشريعات التي تم إقرارها أو اقتراحها، والإجراءات والآليات والاستراتيجيات والتقارير التي تم النظر فيها. وفي توضيح لمنجزات اللجنة، خاصة تلك المتعلقة بالموضوع الحقوقي، سرد الصالح تفاصيلها على النحو التالي:

١/ تم العمل على إعادة المفصولين من الموظفين في القطاعين العام والخاص، ومعالجة حالة الطلبة المفصولين وإعادةهم إلى مقاعد الدراسة.

٢/ في موضوع دور العبادة، تم تخصيص ١٢ موقعا لبنائها ويجري التشييد الفعلي في عدة مواقع، ويجري العمل على باقي المواقع بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٣/ في المجال الأمني، وبحسب الصالح، فقد كان حجم التوصيات المنفذة شاملاً ومتكاملاً، حيث تم تحويل جهاز الأمن الوطني إلى هيئة استخباراتية فقط. كما تم وضع برامج تدريب جماعي لأفراد الشرطة والقوى الأمنية الأخرى ويجري الآن تنفيذها. وأضاف بأن تدريب جميع أعضاء قوى الأمن سيستغرق بعض الوقت، مشيراً إلى أنه تم تحقيق تحسينات أخرى في الإجراءات الأمنية بفضل مشورة وتوجيهات خبراء الشرطة الدوليين، وإصدار مدونة سلوك الشرطة. وتابع الصالح بأنه تم وضع وتطوير آليات جديدة لتحسين الإشراف والشفافية في القطاع الأمني، بالتنسيق الوثيق مع أهم الخبراء القانونيين والدوليين، كان أبرزها إنشاء مكتب أمين عام التظلمات بوزارة الداخلية يتيح للجمهور إمكانية المشاركة في شؤون الرقابة على سلامة عمل الشرطة.

٤/ إسقاط جميع التهم المتعلقة بحرية التعبير، بقرار من النائب العام.

٥/ في مجال القضاء، عملت اللجنة الوطنية على التحقق من برامج تدريب القضاة

في خطابه أمام الملك يوم تسليم تقرير اللجنة المعنية بتنفيذ توصيات تقرير بسيوني، وذلك في ٢٠/٣/٢٠١٢، شرح السيد علي صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، ورئيس اللجنة آنفة الذكر، طريقة عمل اللجنة وما أحيط بها، وكيفية معالجتها للقضايا، والتوصيات التي تم تنفيذها. وأضاف بأن الخطوات الأولى كانت كالتالي:

١/ دراسة توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني).

٢/ استشارة كبار الخبراء والحكومة في وضع الإجراءات والآليات المناسبة لضمان التنفيذ الكامل للتوصيات.

٣/ التأكد من أن تنفيذ التوصيات يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

وبالنسبة للتوصيات، قال الصالح بأن هناك تباين في متطلبات تنفيذها، شرحها على النحو التالي:

أ/ بعض التوصيات تتطلب إجراءات محددة وواضحة يمكن تنفيذها مباشرة من خلال إجراءات تشريعية أو إدارية أو من خلال السلطة القضائية.

ب/ بعض آخر يتطلب تغييرات هيكلية في المؤسسات المعنية، أو بناء قدرات عن طريق التدريب أو التأهيل.

ج/ قسم ثالث من التوصيات يتطلب تغيير ثقافات، ووضع برامج واستراتيجيات، تتطلب زمناً لرؤية آثارها على أرض الواقع.

وعن كيفية التنفيذ، قال رئيس اللجنة المعنية، بأنه تم تشكيل ثلاث لجان لدراسة التوصيات ولتنفيذها، كل منها يختص بمحور محدد: شؤون حقوق الإنسان؛ الشؤون التشريعية؛ والمصالحة الوطنية. وأضاف بأن اللجان عقدت اجتماعات عديدة، كما عقدت اجتماعات مع ممثلين للحكومة، وخبراء أجانب استقدموا لتقديم مشورات محددة، وكان من بين الخبراء أولئك، د. شريف بسيوني صاحب التقرير نفسه، وأثنى الصالح على تعاون الحكومة مع عمل اللجنة واستجابتها للتوصيات والمقترحات التي تقدمت بها.



رئيس اللجنة الوطنية في حوار مع (المرصد البحريني)

التوصيات تنفذ بشكل متسارع، والمصالحة الوطنية أولوية

س: واحدة من أهم المسائل التي تشغل بال الخارج هي قضية المصالحة الوطنية، فهناك انشقاق سياسي ترتب عليه انشقاق طائفي، وقد شكلتم لجنة بهذا الشأن، ماذا أنجزتم في هذا الأمر، وما هي العقبات التي تواجه عمل اللجنة في هذه المسألة بالخصوص؟

إن تحقيق المصالحة الوطنية بمفهومها الواسع، يعد أولوية في المرحلة الحالية، ويحظى العمل على تحقيقها باهتمام كبير من المملكة على مستوى القيادة السياسية والحكومة والأفراد كذلك، ونحن في اللجنة الوطنية ننظر لتقرير لجنة تقصي الحقائق كمخرج من هذه الأزمة التي تركت بصماتها السلبية على النسيج المجتمعي البحريني، فكان الهدف الأساسي من قرار جلالة الملك الحكيم بتشكيل هذه اللجنة هو أن تكون منطلقاً لمرحلة جديدة من المصالحة والتعايش المجتمعي.

وقد أولت اللجنة الوطنية منذ تشكيلها في 26 نوفمبر 2011م لموضوع تحقيق المصالحة الوطنية

الأسئلة كثيرة تلك التي يتم تداولها حول مصير التوصيات التي وردت في تقرير (بسيوني)، سواء كان في البحرين، أو في المحيط العربي، أو بين المنظمات الحقوقية الدولية، بل وحتى بين الدول المهتمة بالشأن البحريني. لقد كانت مرحلة تقصي الحقائق ذات أهمية بالغة لتحديد مواقع الخلل والزلل ولوضع الأسس الصلبة من أجل تصحيح الأوضاع، وإيجاد الحلول، واستعادة المواطن البحريني لأوضاعه الطبيعية.

أدت لجنة تقصي الحقائق ما عليها بحرفية عالية، وخلص تقريرها إلى توصيات تحمل في طياتها أهم العناصر المطلوبة لمعالجة جذور وأسباب وتداعيات الأزمة، بما يساعد على رآب الصدع، وتوفير المناخ الملائم لتمكين أبناء البحرين، على إختلاف إتجاهاتهم، من إستشراف آفاق المستقبل بعزيمة صادقة، وإحساس عميق بوحدة الإنتماء والمصير.

هذه التطورات الإيجابية تم تلقيها بقدر من التفاؤل لا يخلو من التوجس، فتقرير بسيوني وما تضمنه من توصيات يمثل فرصة تاريخية، ونقطة إرتكاز تتيح للبحرين تجاوز هذا المنعطف الحرج في تاريخها؛ ولكن الجميع يدرك أيضاً صعوبة المرحلة وتحدياتها التي قد تؤثر على قدرة الحكومة في تنفيذ التوصيات، خاصة وأن هناك من يشكك في جديتها لتحقيق ذلك.

بدأ عاهل البحرين بتشكيل لجنة وطنية تعنى بتنفيذ توصيات (بسيوني)، ووضع بعض التشريعات السريعة في مجال تعويض الضحايا، وتم تحديد مدة زمنية للإنتهاء من عملية التنفيذ تنتهي في فبراير ثم مددت نحو ثلاثة اسابيع لتضع اللجنة الوطنية تقريرها النهائي في مارس الحالي.

المجتمع المحلي كما المجتمع الدولي بأسره يرنو نحو البحرين لرؤية ما الترجمة الفعلية لتوصيات تقرير بسيوني. وطيلة الفترة الماضية كانت هناك تساؤلات حول ما تم تنفيذه، رغم أن اللجنة الوطنية المعنية بالتنفيذ خصصت للرأي العام موقعا إلكترونياً تبين فيه خطواتها وانجازاتها. التوضيحات المتكررة من ذوي العلاقة وتزويدهم المراقبين بالمعلومات والبيانات لم تكن كافية كما يبدو، حيث لازالت الصورة الكاملة مشوية بالضبابية، وهي ضبابية لن تنتهي إلا بإصدار اللجنة الوطنية تقريرها النهائي.

لهذا رأينا في (مرصد البحرين لحقوق الإنسان)، مخاطبة رئيس اللجنة الوطنية، السيد علي بن صالح الصالح، وطرح بضعة أسئلة مختصرة ومختارة على معاليه، ليجيب عليها ويوضح جانباً من الصورة، خاصة بالنسبة للأسئلة الأكثر تداولاً في الساحتين المحلية والدولية، والتي ترتبط بشكل مباشر بموضوع حقوق الإنسان، وبالمخرج من الأزمة. وقد تفضل معاليه مشكوراً بالإجابة عليها، منتظرين التفصيل في التقرير النهائي الذي سيصدر قريباً.

أهمية كبيرة في عملها لإدراكها التام بضرورة العمل السريع على إعادة اللحمة الوطنية بين أبناء الوطن، واتخذت أولى الخطوات عبر تشكيل فريق عمل من أعضاء اللجنة يعنى بشكل مباشر بالنظر في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية



المستقلة لتقصي الحقائق ذات الأبعاد المتعلقة بمجال المصالحة الوطنية، التي نظرت بدورها في كل من التوصية (1724) و (1725).

▪ رئيس اللجنة الوطنية لتنفيذ التوصيات السيد علي بن صالح الصالح: تحقيق المصالحة الوطنية أولوية ويحظى العول على تحقيقها باهتمام كبير على مستوى القيادة والحكومة والأفراد

ووفقاً لما ورد في هاتين التوصيتين من أمور تختص بالإعلام والتعليم، فإن اللجنة تنظر إلى المؤسسات الإعلامية والتربوية

في المملكة كشريك مهم في تحقيق المصالحة الوطنية، وبناء على ذلك خاطبت اللجنة الحكومة بعدد من الاقتراحات التي ترى أهميتها للدفع تجاه تنفيذ هاتين التوصيتين، من بينها وضع استراتيجية إعلامية وطنية عامة تقوم على تعزيز القيم الوطنية المشتركة، والتسريع في إجراءات إصدار مشروعات قوانين بشأن تنظيم صناعة الطباعة والنشر المقروءة والمسموعة والمرئية، وصياغة ميثاق شرف إعلامي يكون موجّهاً لمرحلة المصالحة الوطنية، مع التأكيد على وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

كما خاطبت اللجنة الحكومة من أجل العمل على وضع برنامج للمصالحة الوطنية يتناول الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يكون لها الاستعانة بخبرات دولية في هذا الشأن، مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الدستورية. وترى اللجنة أن تنفيذ هذه التوصيات يسير بالشكل المطلوب، حيث تم تزويد اللجنة بعدد من الإجراءات التنفيذية المتخذة من قبل وزارة التربية والتعليم في إطار تنفيذ التوصية المتعلقة بها، وكذلك من قبل هيئة شؤون الإعلام.

ولعل من أبرز الخطوات التي ترى اللجنة أهميتها على صعيد التسريع في المصالحة الوطنية: ما تم اتخاذه في سبيل تنفيذ البندين (ي) و (ك) من

التوصية (1722) فيما يخص تعويض عائلات الضحايا المتوفين، وضحايا التعذيب، وسوء المعاملة والحبس الانفرادي، عبر إصدار جلالة الملك بتاريخ 22 سبتمبر 2011 للمرسوم الملكي رقم (30) لسنة 2011 بإنشاء صندوق تعويض المتضررين، والذي تلاه إصدار الحكومة للمرسوم رقم

▪ الصالح: تقرير لجنة تقصي الحقائق يوثق مخرجاً من الأزمة، والهدف الأساسي منه هو أن يكون منطلقاً لرحلة جديدة من المصالحة والتعايش الوجداني

(13) لسنة 2012 بشأن نظام عمل هذا الصندوق.

س: قضية أماكن العبادة ذات بُعد حساس داخلياً وخارجياً، وقد وعدت الحكومة بحل المشكلة، ولجنتكم الموقرة ورثت المسؤولية، ما هي الخطوات العملية المنجزة في هذا الصعيد؟

هذه القضية تقع ضمن متابعة اللجنة الوطنية لتنفيذ التوصية (1723) والتي تم تكليف رئيس اللجنة بمتابعة تنفيذها بشكل مباشر مع الحكومة، نظراً لارتباطها بأبعاد إنسانية، وقضايا ملحة لا تحتمل التأخير، ومن بينها إعادة بناء أماكن العبادة، حسب ما ورد في البند (د) من هذه التوصية.

وبشأن هذه القضية صدرت توجيهات من جلالة الملك بشأن قيام الحكومة بإعادة بناء بعض المنشآت الدينية وفقاً للنظم الإدارية

والعمال نحو تسوية أية مسائل أو خلافات ناتجة عن الأحداث المؤسفة التي مرّت بها مملكة البحرين في شهري فبراير ومارس الماضيين، بما يعزّز العلاقات الايجابية التي تخدم المصالح المشتركة للشركاء الاجتماعيين.

■ طالبت اللجنة الوطنية، الحكومة، بأن تعمل على وضع برنامج للمصالحة الوطنية يتناول الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويراعي الهادئ الدستورية وحقوق الإنسان

س: الى أي حد تعتقدون بأن منجزات لجنتم الموقرة قد مهّدت الطريق لإعادة الثقة المفقودة بين مكوني المجتمع؛ وكذلك بين المعارضة والحكومة؟

عمل اللجنة الوطنية المتمثل في المتابعة والتحقق من تنفيذ التوصيات على حدّ سواء، والذي هو دور واضح ومحدد وفقاً لما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق والأمر الملكي الصادر بتشكيل اللجنة، هو عمل موجّه لكافة البحرينيين، وما ستخرج به اللجنة من نتائج سيعم بخيره على الجميع.

فنحن نعمل على أن تكون اقتراحاتنا التي تحال للحكومة في سبيل ضمان التنفيذ الكامل للتوصيات، كصمام أمان يحول دون تكرار ما مرّت به المملكة من أحداث، وهو ذات الهدف الذي جاء من أجله قبول القيادة السياسية بنتائج تقرير لجنة تقصي الحقائق، والتي جاء تشكيلها في خطوة غير مسبوقة على المستوى العربي،

قضية المفصولين عن العمل في القطاعين الخاص والعام تقع ضمن التوصية (١٧٢٣) وهي كما ذكرت سابقاً التوصية التي تم تكليف رئيس اللجنة بمتابعتها بشكل مباشر للدفع تجاه الإسراع في تنفيذها، وخلال هذه المتابعة لمسنا جدية من الحكومة في العمل على طي هذا الملف بشكل سريع، فنجد أن الغالبية العظمى من الموظفين في القطاعين الخاص والعام قد تمّ إعادتهم لأعمالهم، وكذلك الطلبة الجامعيين المفصولين.

فجميع الموظفين من القطاع العام الذين تمّ فصلهم بسبب نشاطهم لممارستهم الحق في حرية التعبير لم يتبقّ منهم إلا عدد محدود، جاري العمل على إعادتهم. أما بشأن مفصولي القطاع الخاص، فإن الغالبية العظمى منهم قد عادوا بالفعل إلى أعمالهم، أو في طور استكمال إجراءات العودة إلى وظائفهم، أو أعيد توظيفهم في شركات أخرى، وذلك وفقاً للبيانات التفصيلية التي تسلمتها اللجنة من وزارة العمل، وهي الجهة المعنية في المملكة بمتابعة أوضاع العاملين في القطاع الخاص بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال زيارة رئيس لجنة تقصي الحقائق البروفيسور محمود شريف بسيوني إلى البحرين أوائل شهر فبراير ٢٠١٢، أشار إلى أن هناك إنجاز على صعيد إعادة المفصولين تنفيذاً لهذه التوصية، وأن الحكومة تتابع شكاوى البعض منهم حول إعادتهم لوظائف مغايرة لوظائفهم السابقة. ونؤكد هنا، أنه من الأهمية أن يتم توجيه كافة جهود أصحاب العمل

على نفقتها، وبدأت الحكومة بالفعل في تنفيذ هذه التوجيهات، حيث تم تشكيل لجنة لدراسة مسألة إعادة إعمار الأماكن الدينية، وفي ١٢ يناير ٢٠١٢، أعلنت الحكومة عن القيام بإعادة إعمار ١٢ مسجداً، حيث تم

■ تعويض عائلات الضحايا المتوفين، وضحايا التعذيب، وسوء المعاملة، والحبس الانفرادي، يسرّع بعملية المصالحة الوطنية

البدء في بناء ٥ مواقع والتي كان سبق وأن صدر لها أمر ملكي ورخصة للبناء، فيما ستبدأ عملية إعادة إعمار الـ ٧ مساجد المتبقية قريباً، علماً بأنه جاري العمل على دراسة وضعية باقي المواقع من أجل اتخاذ الإجراءات الرسمية والقانونية اللازمة، كما تقوم وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بالتنسيق مع جميع الوزارات ذات العلاقة، وكذا إدارة الأوقاف الجعفرية، لمتابعة العمل على دور العبادة وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة.

■ الصالح: إعادة بناء أواكن العبادة من القضايا الملحة التي لا تحتل التأخير، لارتباطها بأبعاد إنسانية، وقد بدأت عملية إعادة البناء والعمل جار على استكمال التنفيذ

س: هل انتهت قضية إعادة المفصولين عن العمل في القطاعين الخاص والعام؟ والى أي حدّ هو دقيق ما ينشر عن شروط مفروضة على العائدين الى أعمالهم من المفصولين؟

كما أشدّت سابقاً، ننظر لهذا الموضوع كأحد جوانب تحقيق المصالحة الوطنية، وأكدت اللجنة على أهمية أن يتم اتخاذ إجراءات التعويض والبدء بها بشكل سريع، خاصة في ظل صدور المرسوم الملكي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق تعويض المتضررين، والمرسوم رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام عمل الصندوق والذي يقضي بتشكيل لجنة إدارة الصندوق الوطني لتعويض للمتضررين.

وقد خاطبت اللجنة الوطنية الحكومة بشأن عدد من الاقتراحات والتي ترى اللجنة أنها ستساهم في الإسراع بإجراءات التعويض، وقد تم بالفعل الأخذ بها، وتتمثل في تخصيص محاكم للنظر في دعاوى التعويض، بالإضافة للمبادرة التي تقدمت بها

■ الصالح: نعمل على أن تكون اقتراحاتنا التي تحال للحكومة، في سبيل ضمان التنفيذ الكامل للتوصيات، كصهارمان أمان يحول دون تكرار ما مرّت به المهلكة من أحداث

اللجنة بشأن التسوية المدنية عبر تشكيل لجنة في وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بغرض تسريع تسوية الدعاوى خارج المحاكم، لتسوية مطالب المتضررين بشكل رضائي، ويستفيد من هذه المبادرة عائلات المتوفين، والأشخاص ذوي الإصابات الجسدية من العام الماضي، أو أي شخص يتوجب عليه اللجوء للمحاكم المدنية ضد الدولة لحصوله على أي تعويض كان.

بشكل متسارع، حيث يفوق المنجز منها ما هو متبقي، وهو الأمر الذي أكّده رئيس لجنة تقصي الحقائق البروفيسور محمود شريف بسيوني خلال زيارته الأخيرة للبحرين، حيث أكد أن حكومة مملكة البحرين - وبناء



على توجيهات جلالة الملك - متجاوبة بشكل تام وكامل مع توصيات اللجنة. ولا يمكن أن نغفل حقيقة أن بعض هذه الخطوات تحتاج لبعض الوقت لكي تؤتي نتائجها، ومن ذلك تعديل التشريعات والقوانين، نظراً للإجراء الذي ينبغي ان تمرّ به، ولكن في المجمل، فإن عمل اللجنة الوطنية يسير بكل سلاسة، ونتوقع أن يضع تنفيذ هذه التوصيات الأسس القوية والصلبة لعودة الأمور إلى سابق عهدها في المملكة، للمضي قدماً في طريق الإصلاح والتطوير، انطلاقاً من كون مسيرة الإصلاح هي مسيرة مستمرة في أي بلد ينشد التطور الديمقراطي.

س: فيما يتعلق بتعويض المتضررين من أحداث الماضي، وصدور مرسومين ملكيين بهذا الخصوص، ماذا أنجزت لجننتكم الموقرة في هذا الموضوع؟

وقد يكون على المستوى الدولي كذلك، بحيث تشكل لجنة لتقصي الحقائق بطلب من الدولة نفسها.

وقد توجهت اللجنة الوطنية بأكثر من دعوة للقوى السياسية المعارضة للمشاركة في عمل اللجنة، من باب

حرصنا على أن يكونوا متواجدين ضمن أعضاء اللجنة من باب المشاركة في القرار والرأي، والباب لا زال مفتوحاً أمامهم للمشاركة.

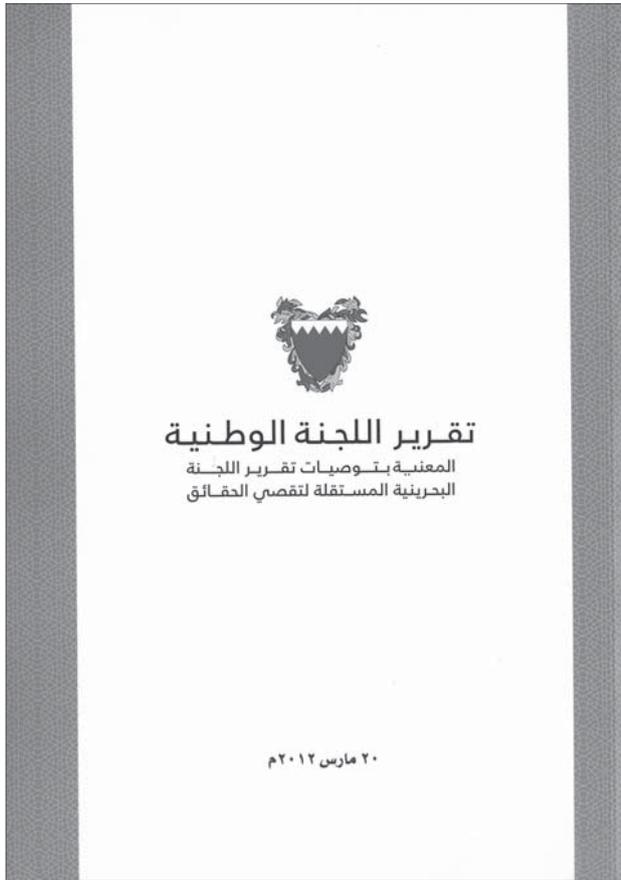
إن الجدّية في تنفيذ التوصيات عبّر عنها جلالة الملك المفدى، وهو رأس الدولة، حال صدور هذه التوصيات،

■ رئيس اللجنة الوطنية لتنفيذ التوصيات السيد علي بن صالح الصالح: تحقيق المصالحة الوطنية أولوية ويحظى العول على تحقيقها باهتمام كبير على مستوى القيادة والحكومة والأفراد

وتحت مظلة توجيهات جلالته تعمل الحكومة بكل جهد لتطبيق التوصيات على أرض الواقع. وحتى اليوم يمكن القول ومن خلال ما لمسناه في اللجنة الوطنية من تعاون من جانب الحكومة، أن خطوات تنفيذ التوصيات تسير

تنفيذ توصيات بسيوني:

أنجز الكثير، وبقيت (الهصاحة الوطنية)



قدّم السيد علي صالح الصالح، رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات تقرير بسيوني، قدّم تقريره النهائي في ٢٠/٣/٢٠١٢، ليبيّن على وجه الدقة، ما تمّ تنفيذه من تعهدات حكومية بتطبيق تلك التوصيات حين صدورها في تقرير بسيوني في نوفمبر ٢٠١١. مهمة التنفيذ بالطبع كانت صعبة، وكان الوقت ضيقاً وضاعطاً، الأمر الذي أدّى إلى تمديد المهلة بضعة أسابيع أخرى. ومن الواضح أن اللجنة المعنية بالتنفيذ كانت تدرك مقدماً أن المطلوب منها أن تنفّذ وتتابع مع الحكومة عملية التنفيذ بصورة مهنيّة وعلمية وبشفافية، بغض النظر عما يقال في الشارع أو حتى في الإعلام المسموع والمقروء والإلكتروني.

السؤال الأولي والذي يتبادر إلى الذهن هو: إلى أي حد استطاعت اللجنة القيام بمهمتها، وتنفيذ التوصيات؟ يجيب عن ذلك رئيس اللجنة نفسه بالقول في مؤتمر صحفي عقد بعد تسليمه الملك التقرير مباشرة: (تم تنفيذ ما مجموعه ١٥ توصية بشكل كامل، من إجمالي التوصيات البالغ عددها ٢٦ توصية، أي بما يجاوز نصف عدد هذه التوصيات، بينما هناك ١٠ توصيات تم تنفيذ جزء منها، وستظل في طور التنفيذ لارتباطها بتعديلات تشريعية وقانونية، وتحقيق المصالح الوطنية، بما تتضمنه من إعادة تنظيم الإعلام وصياغة برامج تعليمية وتربوية تتوافق وهذه المرحلة، بالإضافة إلى تعويض المتضررين في ظل الإجراءات التي تم اعتمادها لذلك، فيما تظل توصية واحدة وهي التوصية ١٧٢٢ - ط في انتظار أحكام القضاء، نظراً لعدم صدور حكم نهائي بالإعدام على أي من الأحداث الناجمة عن الأحداث التي مرّت بها المملكة).

ما يفهم من هذا، أن تطبيق كامل التوصيات يتطلّب مدى زمنياً أطول، كما يتطلّب متابعة حكومية وبرلمانية للتأكد من مواصلة التنفيذ، وهو ما أشار إليه الملك في خطاب استلامه التقرير.

التقرير الذي نحن بصدده كان شفافاً من جهة أنه بنصّ توصيات بسيوني فقرة فقرة، وبين عمل اللجنة ومساعدتها لتطبيقها، وما الذي تمّ تنفيذه فعلياً على أرض الواقع، وبالتالي يمكن بسهولة للمواطن والمراقب أن يستوضح المدى الذي وصلت إليه عملية التنفيذ والتطبيق.

اللجنة برئستها وأعضائها قاموا بجهد كبير، وهذا واضح لمن تتبع أعمالها في سياق التطبيق الذي أوضحه التقرير، حيث هناك توثيق لما قامت به بالتحديد، وكذلك لما اقترحت، بغض النظر عما إذا كان قد تمّ تنفيذ تلك المقترحات والتوصيات المقدّمة للحكومة. إن الروح الوطنية والإحساس بالمسؤولية والفهم الدقيق للمشاكل الحقوقية والسياسية المتداخلة، بدا واضحاً في عمل اللجنة وفي مقترحاتها وتوصياتها للجهات الرسمية المعنية، رغم الضغوطات التي سلّطت عليها إعلامياً وشعبياً وغيرها.

هناك ملاحظتان أساسيتان يجدر توضيحهما قبل الولوج إلى نصوص التقرير الأساسية.

الأولى - أن هناك انسجاماً واضحاً في التفكير والمسار بين توصيات بسيوني وعمل ومقترحات اللجنة المعنية بتنفيذها والتي قدمتها للحكومة، ففي بعض الأحيان تكون المقترحات شارحة لتوصيات بسيوني، وفي أحيان أخرى تكون مقترحات اللجنة الحكومية المعنية بالتنفيذ محددة وواضحة في نقاط عملية تستلزم الإقرار والموافقة. وبديهي أن التقرير لم يوضح أيّ من التوصيات التي تقدمت بها إلى الأجهزة الحكومية المعنية قد تمّت الموافقة عليها من عدمه، لكن يمكن معرفة ذلك من خلال التنفيذ، أو من خلال البدء به، أو من خلال الخطابات والوثائق الشارحة له. وقد تكون هناك موافقة على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة دون أن يذكر الأمر، ولكن تحتاج إلى وقت للتنفيذ.

الثانية - لا يخفى على من تابع التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات بسيوني، أن أغلب التنفيذ انحصر فيما قامت به اللجان

د - سوف يتم تزويد الوحدة بتوجيهات بشأن كيفية تطبيق مبدأ المسؤولية العليا، والذي هو جزء من قانون البحرين.

التوصية ١٧١٧ - اعتبار مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية وحدة منفصلة مستقلة عن التسلسل الهرمي داخل الوزارة، على أن تشمل مهامه تلقي الشكاوى والمظالم، مثلما هو الحال في بلدان مختلفة. ويجب ان يكون مكتب المفتش العام قادراً على استقبال شكاوى الأفراد والمنظمات، وحماية سلامة وخصوصية المشتكين، والقيام بتحقيقات مستقلة، وعلى أن تكفل لهذا المكتب صلاحية القيام بإجراءات تأديبية وجنائية، وفقاً لما نصت عليه اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، وقانون العقوبات البحريني. ويقع على عاتق هذا المكتب أيضاً تبني وتطبيق المعايير المهنية للشرطة، وتنفيذ تدريب قانوني، وتوعية لضباط الشرطة.

التنفيذ: ١/ إصدار مرسوم بشأن انشاء مكتب مستقل أمين عام المنظمات وقسم الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢.



أعضاء لجنة تنفيذ تطبيق توصيات بسيوني بحضور الأخير

٢/ أصدر وزير الداخلية في ٢٠ يناير ٢٠١٢ مدونة سلوك رجال الشرطة التي تمت صياغتها بالتشاور مع خبراء أمنيين وقانونيين غربيين. وتستند مدونة السلوك على عدد من القواعد الدولية منها قواعد سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ القانون في الأمم المتحدة، وقواعد سلوكيات العمل الأمني في دول الإتحاد الأوروبي. وتتبنى قواعد سلوكيات العمل، المبادئ القائمة على نهج تحديد واجبات عناصر الشرطة في مختلف جوانب عملهم، بما فيها استخدام القوة، واحترام كرامة الإنسان، والحفاظ على سيادة القانون. وتشكل قواعد سلوكيات العمل اتفاقاً اجتماعياً جديداً بين الشرطة وأفراد المجتمع البحريني.

٣/ قامت وزارة الداخلية بإصدار كتيب تفصيلي يعرض واجبات عناصر الأمن والإجراءات التي يجب الإلتزام بها عند إلقاء القبض على المتهمين. وسيقدم هذا الكتيب الى جميع عناصر الأمن، وسيدمج في برنامج تدريبهم.

٤/ تنفيذ برنامج تدريبي في مجالي حقوق الإنسان والقانون (الإجراءات) لعناصر رجال الأمن المستجدين، وسيتم تدريب

المهتمان بموضوع حقوق الإنسان؛ والتشريعات؛ حيث تم تنفيذ أكثر التوصيات المتعلقة بهما، كونهما تمثلان نقاط التفجر والتوتر، واللذان يرتبط بهما الموضوعات الصارخة مثل التجاوزات، والمحتجزين، والفصل من العمل والدراسة، وهدم المنشآت الدينية، والمحاكمات، والتعويضات، وما يتطلب كل ذلك من تعديلات في الممارسة والقوانين والتشريعات، والإجراءات المتعلقة بعمل الأجهزة الأمنية، وإعادة تنظيمها بحيث لا تتكرر الانتهاكات مرة أخرى. في هذا السياق يبدو واضحاً تعاون الحكومة، كما يبدو واضحاً المنجز المقدم، والسرعة في البت في القضايا.

أما اللجنة الثالثة المهتمة بشؤون المصالحة الوطنية، فيبدو أنها لم تحقق الإنجاز المرجو، ولا عتب على أعضاء اللجنة التي تقدمت بمقترحاتها في هذا الشأن للسلطات المعنية. كما هو موضح في التقرير، فموضوع المصالحة الوطنية له أبعاد سياسية واضحة خارج نطاق قدرات أعضاء اللجنة. ويمكن مقارنة مقترحات اللجنة في هذا الصدد بما أنجز فعلاً، وذلك في الصفحة ٧٣ و ٧٤ من التقرير. ربما لم تنهياً الظروف العامة لاختراق هذا الملف بشكل كامل، فهذا يعتمد على إرادة ورغبة المعارضة والحكومة. لمجرد التذكير، فإن ملف المصالحة الوطنية يعتبر من أهم الملفات الواجب حلها اليوم أو غداً، فبدون حله يبقى التوتر الأمني والعنف، وبالقطع هو يفتح باب التجاوزات في مجال حقوق الإنسان، ولا يمكن الحفاظ على منجزات حقوق الإنسان طويلاً إلا في وضع سياسي هادئ ومستقر يحمي ويصون السلم الأهلي.

فيما يلي نص توصيات بسيوني، ونص أعمال لجنة التنفيذ وما نفذته الحكومة منها، كما ورد في التقرير.

التوصيات والتنفيذ

التوصية ١٧١٦ - وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يتبنت انطباق مبدأ (مسئولية القيادة) عليهم وفقاً للمعايير الدولية.

التنفيذ: أصدر النائب العام قراراً بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢ بإنشاء وحدة خاصة في النيابة العامة، مسؤوليتها الأساسية هي المساءلة تحت مسمى (وحدة التحقيق الخاصة) وتكوينها ومهامها على النحو التالي:

أ - ستكون بقيادة أحد كبار مسؤولي النيابة العامة؛ ب - سيقوم بمساعدته محققون جنائيون مستقلون ذوو خبرة وخبراء في الطب الشرعي؛ ج - سيتوافر للوحدة التي انشئت حديثاً مستشار مستقل للتحقيق وذو خبرة (معين من قبل المجلس الأعلى للقضاء)، ومتخصص في التحقيق ومحاكمة الجرائم، كما سيكون على إمام بالمعايير الدولية المتعلقة بالتحقيقات في مجال حقوق الإنسان؛

عناصر الأمن المتواجدين في قوة دفاع البحرين، في برامج مماثلة ومستوحاة من الكتيب ومدونة السلوك.

٥/ سيتم توفير المساعدة التقنية بخصوص هذه التوصية من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة؛ وهو المكتب المعني بالعدالة الجنائية في الأمم المتحدة. ويتم حالياً الاعداد لاتفاق مع المكتب لتقديم مثل هذه المساعدة.

التوصية ١٧١٨ - تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازاً معنياً بجمع المعلومات الاستخباراتية دون إنفاذ القانون أو التوقيف. ويتعين أن يكون لجهاز الأمن الوطني مكتب مفتش عام مستقل يقوم بنفس مهام مكتب الشكاوى المبين أعلاه بوزارة الداخلية. كما يجب إقرار تشريع ينص على سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى أثناء سريان حالة السلامة الوطنية.

التنفيذ: ١/ صدور مرسوم بقانون رقم ١١٥ بتحديد اختصاص جهاز الأمن الوطني بجمع المعلومات الاستخباراتية دون أن تكون له سلطة إنفاذ القانون وإلقاء القبض.

٢/ صدور مرسوم بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢ بشأن إنشاء مكتب مستقل للمفتش العام، ومكتب المعايير المهنية بجهاز الأمن الوطني. ٣/ وافق مجلس الوزراء في ٨ يناير ٢٠١٢ على التعديلات التشريعية المتضمنة على أن تتم عملية إلقاء القبض على الأشخاص وفقاً لـ (قانون الإجراءات الجنائية) حتى أثناء حالة السلامة الوطنية.

التوصية ١٧١٩ - تبني إجراءات تشريعية تتطلب من النائب العام التحقيق في دعاوى التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية، أو المعاملة أو العقوبة المهينة، والاستعانة بخبراء مستقلين في الطب الشرعي. ويجب أن تضمن هذه الإجراءات سلامة الأشخاص الذين يرفعون مثل هذه الدعاوى. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوفر التشريع وسيلة تعويض لأي شخص يدعي تعرضه للانتقام بسبب رفعه دعوى بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

التنفيذ: ١/ وافق مجلس الوزراء في ٨/١/٢٠١٢ على التعديلات التشريعية التي تعطي النائب العام الصلاحية الحصرية للتحقيق في مزاعم التعذيب وغيرها من سوء المعاملة، وحماية الأشخاص من أي انتقام حال رفعهم دعاوى تعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

٢/ تم الإعلان في ٨/١٢/٢٠١١ بأن جميع حالات المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تمت إحالتها من وزارة الداخلية إلى مكتب النائب العام. وستتوافر المساعدة التقنية لتنفيذ هذه التوصية عن طريق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة؛ وكذلك عن طريق المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، وإيضاً عبر مبادرة حكم القانون لرابطة المحامين الأميركية.

التوصية ١٧٢٠ - إتاحة الفرصة لمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحام

استعانة كاملة وفورية، وعدم قبول الأدلة التي انتزعت بالإكراه.

التنفيذ: يتم حالياً مراجعة جميع القضايا التي عُرضت أمام محاكم السلامة الوطنية في المحاكم العادية لضمان حقوق المحاكمة العادلة. أما فيما يتعلق بالأحكام النهائية الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية، فقد أعلن المجلس الأعلى للقضاء في ٢/١/٢٠١٢ إنشاء هيئة لمراجعة هذه الأحكام (عدها ٣٠ حكماً) لضمان حق المتهم في محاكمة عادلة؛ حيث تبين من أن الـ (٣٠ حكماً) المتضمن ٣١ متهماً، ١٣ منهم نفذوا حكمهم وتم الإفراج عنهم، ويبقى ١٨ متهماً قيد الاحتجاز. وبالنسبة لهؤلاء الآخرين قرر مجلس القضاء الأعلى التالي:

- سيتم تخفيف حكم ٦ منهم بناء على الفترة التي قضوها وبالإمكان الإفراج عنهم.
- سيتم إسقاط التهم عن ٥ من المتهمين المتعلقة تهمهم بحرية التعبير، ونتج عن ذلك الإفراج عن ٤ متهمين فوراً، بينما لا يزال الأخير قيد الاحتجاز بتهم أخرى. وسيتم شطب التهم المتعلقة بحرية التعبير من ملفاتهم الشخصية جميعاً.
- هناك ٧ متهمين لا تزال إداناتهم قائمة.

التوصية - ١٧٢٢ أ: تقدم اللجنة التوصيات التالية بشأن استخدام القوة، والتوقيف، ومعاملة الأشخاص الموقوفين أو المحبوسين احتياطياً أو المسجونين، والمحاكمات المتعلقة بحرية التعبير، أو التجمع أو تكوين جمعيات، وتمثل هذه التوصيات فيما يأتي: (أ) القيام بتحقيقات فاعلة وفقاً لمبادئ الردع الفعال، والتحقيق في جميع حالات القتل المنسوبة لقوات الأمن الذي يقع خارج إطار القانون، أو بشكل تعسفي أو دون محاكمة. وكذلك، التحقيق في جميع دعاوى التعذيب والمعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة وفقاً لمبادئ اسطنبول. ويجب أن يفضي التحقيق في الانتهاكات المزعومة إلى محاكمة الأشخاص المتورطين، بطريقة مباشرة وعلى كل مستويات المسؤولية، مع ضرورة ضمان اتساق العقوبة مع خطورة الجرم.

التنفيذ: يقوم النائب العام حالياً بمتابعة ١٠٧ من القضايا المتعلقة بحالات الوفاة والتعذيب وإساءة معاملة المدنيين، وتم التحقيق فيها حتى الآن مع ٤٨ من عناصر رجال الأمن (وقد يزيد عددهم بصورة أكبر مع تقدم التحقيقات). وهذا العدد يمثل زيادة عن عدد الملاحقات القضائية وقت إعداد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

التوصية ١٧٢٢ ب - تكوين هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة أو سوء المعاملة الأخرى التي تمت على أيدي السلطات. ويجب أن يقع على الدولة عبء إثبات اتساق المعاملة مع قواعد منع التعذيب وسوء المعاملة.

التنفيذ: تم إنشاء وحدة خاصة في النيابة العامة، مسؤوليتها الأساسية المساءلة (وحدة التحقيق الخاصة). انظر توصية ١٧١٦.

التوصية ١٧٢٢ ج - تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام، وذلك للعاملين بقوات الأمن العام، وجهاز الأمن

اجراءات جديدة تلزم توقيع أي موقوف مع الضابط المسؤول عن الإعتقال وثيقة تتضمن الحقوق التالية للمقبوض عليهم: أن يتم إبراز مذكرة أمر القبض؛ ضمان تواصلهم السريع مع موكلهم من المحامين؛ السماح لهم بالزيارات العائلية وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

٤/ وقعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨ وسيقوم الصليب الأحمر بزيارة جميع مراكز الإحتجاز كما سيتم تقديم المشورة والمساعدة الى وزارة الداخلية.

التوصية ١٧٢٢ هـ - توصي اللجنة بأن تقيم الحكومة بصورة عاجلة، وأن تطبق بشكل قوي، برنامجاً لاستيعاب أفراد من كافة الطوائف في قوى الأمن.

أعمال اللجنة والتنفيذ: وجهت اللجنة عدداً من التساؤلات الى الأجهزة المعنية، تتمثل في الآتي: كم عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم بالفعل؟ وفي أي المحافظات تم تعيينهم؟ وهل سيقصر هذا التوظيف على شرطة المجتمع، أم سيتمد الى القطاعات الأمنية الأخرى؟ وطلبت اللجنة منذ بدء اعمالها تزويدها بالإجراءات التي تمت وبالإجراءات التي ستتخذ مستقبلاً. ورأت اللجنة ان تنفيذ هذه التوصية يتطلب أن يكون هناك برنامج واضح ومحدد يشمل استيعاب افراد من كافة الطوائف في مختلف أجهزة الأمن، وليس قاصراً على شرطة المجتمع، وأن يتم ذلك وفقاً لإجراءات شفافة، وجدول زمني محدد.

- شرعت وزارة الداخلية في خطة توظيف ٥٠٠ شخص من الجنسين من كافة الطوائف ومختلف المحافظات للعمل في شرطة خدمة المجتمع، بعد اجتياز شروط التوظيف.

توصية ١٧٢٢ و - تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عاملاً مساهماً في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما.

التنفيذ: ١/ الموافقة على برنامج تدريبي يعده المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في ايطاليا.

٢/ تم تزويد اللجنة بنسخة من برامج التدريب المعدة لتنفيذ التوصية مع كل من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي؛ ورابطة المحامين الأميركية، والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، وجامعة نوتنغهام في بريطانيا.

التوصية ١٧٢٢ ز - يتعين وجود تسجيل سمعي ومرئي لكل المقابلات الرسمية مع الأشخاص الموقوفين.

التنفيذ: ١/ في ٢٠١١/١٢/٢٢ أصدر وزير الداخلية أمراً باتخاذ كافة الخطوات لتمكين إجراء التسجيلات السمعية والبصرية للمقابلات الرسمية مع المشتبه بهم، أو الشهود، أو الأشخاص المحتجزين.

٢/ في ٢٠١٢/١/٥ وافقت وزارة الداخلية على مخطط تفصيلي لتركيبة المعدات السمعية والبصرية. وقد تم بدء تركيب الأجهزة في مركز الحورة. وسوف يتم تركيب المعدات السمعية والمرئية في ٣٣ غرفة تحقيق خلال الشهرين المقبلين؛ وأعلن في ٢٠١٢/٢/٢٨ أنه

الوطني وقوة دفاع البحرين، بما في ذلك شركات الأمن الخاصة التابعة لها، وفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (القانون ٨٣٣)، والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (٨٣٤)، كما يجب تدريب قوات الأمن على الحقوق الأساسية للإنسان أثناء التوقيف وسماع الأقوال، وعلى وجه الخصوص ضرورة رفض المشاركة في أي إجراءات قد يشوبها تعذيب أو أي شكل من أشكال سوء المعاملة الأخرى المحظورة.

التنفيذ: ١/ تم البدء في برنامج تدريبي جديد لعناصر الأمن العام.

٢/ قام جهاز الأمن الوطني بالشروع في برنامج تدريبي شامل لموظفيه منذ ٢٢ يناير ٢٠١٢. وسيضمن البرنامج محاضرات في أساسيات حقوق الإنسان، والقواعد الأساسية للسلوك المهني، وكيفية التعامل مع أفراد المجتمع.

٣/ قامت قوة دفاع البحرين بإضافة مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في برامج تدريبية، بالإضافة الى أساسيات حقوق الإنسان.

التوصية ١٧٢٢ د - اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف بدون إتاحة فرصة الاتصال السريع بمحام أو منع التواصل مع العالم الخارجي. وفي جميع الأحوال، يجب أن تكون كل عمليات التوقيف خاضعة للمراقبة الفعالة لجهاز مستقل. وعلاوة على ذلك، يجب إطلاع الشخص المقبوض عليه على صورة من أمر القبض، ولا يجوز حجز الشخص وحرمانه من التواصل مع الآخرين. ومن حق الأشخاص الموقوفين الاتصال بمحام والحصول على زيارات أسرية، على النحو الوارد بقانون الإجراءات الجنائية البحريني.

التنفيذ: ١/ أصدر المجلس الأعلى للقضاء لائحة بشأن تنظيم زيارة وتفتيش السجون وأماكن التوقيف وأماكن تنفيذ التدابير الإحترازية. وذكرت اللائحة أنه يتولى كل من: رئيس محكمة الإستئناف، ورئيس المحكمة الكبرى، وقضاة تنفيذ العقاب، وقضاة الأحداث، وأعضاء النيابة العامة المعنيين، مهام زيارة السجون، والإطلاع على أوامر الحبس والقبض، والتأكد من تلقي النزلاء المعاملة الكريمة والرعاية الصحية والإجتماعية اللازمة. وتكون من مسؤوليتهم فحص أية شكاى تقدم من النزلاء وبصفة خاصة ما يتعلق بسوء المعاملة، واتخاذ اللازم قانوناً بشأنها فوراً، ويخطر مكتب النائب العام بما يسفر عنه التفتيش من مخالفات أو ملاحظات، والتأكد من أنه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانوني، وأن أوامر النيابة وقرارات المحاكم يجري تنفيذها على الوجه المبين فيها.

٢/ أبدت اللجنة الوطنية ملاحظاتها على مشروع قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل (المؤسسات العقابية) الذي تتم مناقشته في البرلمان.

٣/ أصدر وزير الداخلية بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ قراراً يتضمن

محاكم متخصصة للنظر في دعاوى التعويضات، وهذه المحاكم ستسرع عملية حسم دعاوى التعويض.

٣/ أطلقت وزارة العدل مبادرة التسوية المدنية التي تمكن المتضررين من تسوية مطالبهم بشك رضائي.

التوصية ١٧٢٢ ك - تعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي.

التنفيذ: (انظر تنفيذ توصية ي)

التوصية ١٧٢٣ أ - تقدم اللجنة التوصيات التالية فيما يتعلق بإنهاء خدمات الموظفين في القطاعين العام والخاص، وفصل الطلاب وإنهاء بعثاتهم الدراسية: اتخاذ ما يلزم نحو ضمان ألا يكون من بين الموظفين المفصولين حالياً، فصله بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير، وحق إبداء الرأي والتجمع، وتكوين جمعيات.

التنفيذ: ١/ حسب إفادة ديوان الخدمة المدنية، فقد تمت إعادة ١٧٩ موظفاً تم فصلهم، وعددهم الإجمالي ١٨٠، الى وظائفهم، وذلك ابتداءً من ٢٠١٢/١/١. أما ما يتعلق بالموظف الذي لم تتم إعادته فإن ذلك نتيجة لقرار قضائي نهائي، صادر قبل توجيهات الحكومة لإعادة جميع المفصولين.

٢/ في جامعة البحرين، هناك ٦ موظفين لم يعودوا لمزاولة عملهم بسبب رفضهم للعودة لأسباب غير معروفة، أما بالنسبة للأكاديميين، فقد كان عدد المفصولين ١٩ شخصاً، عاد ١٧ منهم، و ٢ لم يعودوا لوجودهما خارج البلاد.

٣/ في القطاع الخاص، فحسب إفادة وزارة العمل، تمت تسوية ١٨٩٣ حالة، من أصل ٢٤٦٢ حالة فصل، تمت مراجعتها من قبل الحكومة، كما تم توظيف ٣٣٦ عاملاً عاد الى وظيفته في شركات أخرى لا تقل عن وظائفهم السابقة من ناحية الأجر والإمكانيات الوظيفية، و١٣٩ عاملاً آخرين في قيد عملية التوظيف من خلال جهود وزارة العمل. وتواصل الوزارة متابعة جميع القضايا المتبقية.

التوصية ١٧٢٣ ب - استخدام الحكومة كل صلاحياتها لضمان عدم معاملة الشركات الخاصة وأصحاب العمل الآخرين، الذين قاموا بفصل موظفين لعدم حضورهم للعمل في وقت المظاهرات، بطريقة أقل مما عاملت به الحكومة موظفيها في الخدمة المدنية.

التنفيذ: بذلت الحكومة جهودها المكثفة لإعادة المفصولين في القطاع الخاص، والتي تمخضت عن تسوية ٩٣٪ من الحالات للشركات المملوكة والمستثمر فيها من قبل الحكومة؛ و ٧٦٪ من إجمالي الحالات المتبقية، وإحالة المتبقين الى المحاكم للتسوية؛ ويبقى عدد قليل من المفصولين يجري العمل على إعادتهم (انظر تنفيذ توصية ١٧٢٣ أ).

التوصية ١٧٢٣ ج - إعادة كل الطلاب المفصولين الذين لم يتم اتهامهم جنائياً بارتكاب عمل من أعمال العنف، إلى وضعهم السابق، مع ضرورة إيجاد آلية تسمح للطلاب الذين فصلوا لأسباب مشروعة، أن يتقدموا بطلب لإعادتهم إلى الجامعة بعد انقضاء فترة معقولة، واعتماد معايير واضحة وعادلة للإجراءات التأديبية ضد الطلاب، وضمان أن تطبق هذه المعايير بطريقة منصفة ومحيدة.

التنفيذ: تمت إعادة جميع الطلبة الذين لم تتم إدانتهم بأعمال

سيتم تجهيز غرف التحقيق في النيابة العامة بالأجهزة السمعية والبصرية لذات الغاية.

التوصية ١٧٢٢ ح - إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي، والتي لا تتضمن تحريضاً على العنف، وإسقاط التهم التي لم يتم البت فيها ضدهم.

التنفيذ: في ٢٤/١٢/٢٠١١ أكد النائب العام أنه سيتم إسقاط جميع التهم المتعلقة بحرية التعبير، وسوف ينظر فقط في الحالات التي تشتمل على جرائم استخدم العنف فيها، وسوف يستفيد من هذا القرار ٣٣٤ شخصاً. وأعلن المجلس الأعلى للقضاء في ٢/١/٢٠١٢



جانب من اجتماع اللجنة المعنية بتنفيذ توصيات بيسيوني

تشكيل هيئة من قضاة مدنيين لمراجعة جميع الأحكام الصادرة بالإدانة، وذلك لتخفيف عقوبة جميع الأشخاص المدانين بجرائم تتعلق بحرية التعبير، والتي لا تتضمن تحريضاً على العنف.

التوصية ١٧٢٢ ط - تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت في قضايا القتل المرتبطة بأحداث فبراير ومارس ٢٠١١، إعمالاً لحكم المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، والمخاوف المتعلقة بعدالة المحاكمات التي تقوم بها محكمة السلامة الوطنية.

التنفيذ: لا يوجد حكم بات ونهائي بالإعدام

التوصية ١٧٢٢ ي - تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامته الضرر.

التنفيذ: ١/ إصدار المرسوم رقم ١٣ لعام ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٦ بشأن نظام عمل الصندوق الوطني لتعويض المتضررين من الأحداث، والذي ستم ادارته من قبل لجنة تتكون من خمسة اشخاص يتم تعيينهم من قبل المجلس الأعلى للقضاء. ستقوم اللجنة بتلقي ودراسة جميع طلبات التعويض، وهي مخولة بمنح أي شكل من أشكال التعويض الذي تراه مناسباً. فقد تمنح تعويضاً مالياً، أو تطلب تقديم اعتذار رسمي الى الضحية، أو تطلب أخذ خطوات من قبل الجهة المعنية للتأكد من أن هذه الإعتداءات لا تحدث مرة أخرى.

٢/ أعلن المجلس الأعلى للقضاء في ٢٧/٢/٢٠١٢ إنشاء

وبما يحقق المزيد من المطالب المعيشية للمواطنين، على أن تطرح البرامج للمؤسسات الإعلامية الرسمية لكسب ثقة المواطنين. ولا يمكن أن يتم ذلك من دون إفصاح المجال لجميع القوى السياسية والمجتمعية للظهور في الإعلام المحلي الرسمي.

٣/ تشخيص ومعالجة أي تقصير من الدولة تجاه المواطنين عبر البرامج التلفزيونية والإذاعية.

٤/ تغطية الندوات والفعاليات التي تقيمها الجمعيات السياسية، وإبراز مضامينها في وسائل الإعلام مع طرحها للمناقشة بموضوعية، الأمر الذي يحمل كافة الأطراف مسؤولية الطرح، على أن يكون ذلك في نطاق مواد الدستور والأنظمة المعمول بها في المملكة.

٥/ تأهيل الكوادر الإعلامية لاكتساب مهاراتها وفق معايير دولية، وذلك لإيجاد خبرات إعلامية متخصصة، مع التركيز على الكوادر التي تعنى بالشأن السياسي والاجتماعي في الفترة المقبلة لضمان حياديتها ونضج أدائها.

٦/ وقف كل ما من شأنه التحريض على إثارة النزعات الطائفية والفئوية في أجهزة الإعلام.

٧/ التسريع في إجراءات إصدار القوانين التي تنظم صناعة الطباعة والنشر والصناعة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية، بقسميها التقليدي والإلكتروني، ترسيخاً للمبدأ الدستوري الكافل لحرية التعبير، بشرط عدم المساس بوحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية، وأن يؤخذ في الاعتبار ما مرت به البحرين من ظروف قادت الى الإحتقان الطائفي القائم، والذي كان لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي دوراً فيه.

وعلمت اللجنة بأن هيئة شؤون الإعلام قامت بإجراء مباحثات مع خبراء دوليين للمساعدة في صياغة مقترحات لتنفيذ هذه التوصية.

كما قامت اللجنة بمخاطبة الحكومة للوقوف على الإجراءات المتخذة لتشخيص ومعالجة أي تقصير منها تجاه المواطنين عبر البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تم بثها. كما وأوصت اللجنة الحكومة بتخفيف الرقابة على المواقع الإلكترونية.

في التنفيذ، قامت هيئة شؤون الإعلام باستشارة فريق فرنسي فيما يتعلق بإعداد خطة لتنفيذ التوصية، وتتضمن إنشاء مجلس إعلامي أعلى مستقل عن الحكومة لمراقبة أي مضمون يحرص على الكراهية، وتوحيد جميع القوانين المتعلقة بالإعلام في قانون واحد. كما وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع مركز التميز لصياغة ميثاق شرف إعلامي لراديو وتلفزيون البحرين لضمان احترام مدونة قواعد سلوك الإعلام في إطار التعددية المحايدة والمصادقية وسيادة القانون، والحفاظ على اللحمة الوطنية. كما وقعت الهيئة عقوداً للتدريب مع البي بي سي وراديو فرانس.

أيضاً، تم إقرار إنشاء معهد تعليمي لتدريب صحفيي المستقبل، وكذلك إنشاء مدينة إعلامية لاجتذاب شركات الإعلام الإذاعي والتلفزيوني العربية والعالمية، وتطوير الإعلام بالإشتراك مع القطاع الخاص، وتمهيد الطريق لإنشاء قنوات أقمار صناعية

العنف الى مقاعد الدراسة. كما تمت إعادة الطلبة المتهمين والذين لم تتم إيدانتهم حتى الان. وفي حال إيدانتهم فإن لدى جامعة البحرين، ومعهد البوليتكنيك الإجراءات اللازمة لتسهيل عودتهم بعد فترة معقولة من الزمن.

أعاد معهد بوليتكنيك المفصولين وعددهم ٥٤، عدا ٨ واصلوا دراستهم خارج البحرين. وفي جامعة البحرين تمت إعادة الطلبة المفصولين وعددهم ٤٢٦ طالباً ما عدا ٦٦ طالباً لم يعودوا لأسباب غير معروفة. أما الإداريون فتم إعادة ٨٩ موظفاً من مجموع ٩٥ كانوا من الموقوفين عن العمل، ولم يتم فصلهم، واتخذت جامعة البحرين الإجراءات اللازمة لتعديل لوائحها (بما يتضمن قواعد وإجراءات التحقيق) لتتماشى مع المعايير الدولية، وسيتم التدقيق في هذه اللوائح من قبل خبراء في منظمة اليونسكو.

التوصية ١٧٢٣ د - متابعة بيان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بشأن قيام الحكومة بإعادة بناء بعض المنشآت الدينية وفقاً للنظم الإدارية على نفقة الدولة. وترحب اللجنة بقيام الحكومة بالنظر في تلك المسألة في أقرب وقت ممكن.

التنفيذ: ١/ في ١٢/١/٢٠١٢، أعلنت الحكومة القيام بإعادة إعمار ١٢ مسجداً، حيث تم بالفعل البدء في بناء خمسة مواقع والتي سبق أن أصدر لها أمر ملكي، ورخصة للبناء. وستبدأ قريباً عملية إعادة إعمار المساجد الـ ٧ المتبقية. علماً بأن العمل جارٍ لدراسة وضعية باقي المواقع من أجل اتخاذ الإجراءات الرسمية والقانونية اللازمة.

٢/ تسعى إدارة الأوقاف الجعفرية بالتنسيق مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ووزارتي البلديات والأشغال، و جهاز المساحة، والتسجيل العقاري، لاستكمال الإجراءات القانونية والإدارية والفنية لاستصدار وثائق الملكيات لجميع المساجد ودور العبادة، واستصدار تراخيص البناء، بالإضافة الى تعديل وضع الملكيات المتداخلة مع بعض المساجد ودور العبادة، تمهيداً لإعادة إعمارها.

التوصية ١٧٢٤ أ - تقدم اللجنة التوصيات التالية فيما يتعلق بقضايا التحريض الإعلامي: (أ) النظر في تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام، والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للث التلفزيوني والإذاعي والإعلام المقروء. إن استمرار رفض منح صوت مسموع بصورة كافية لمجموعات المعارضة في الإعلام الوطني يحمل في طياته مخاطر تقود إلى زيادة الاستقطاب والانقسام السياسي والإثني (العربي).

أعمال اللجنة والتنفيذ: أقرت اللجنة عدداً من التوصيات وخاطبت بها الحكومة وهي على النحو التالي:

١/ تكليف هيئة شؤون الإعلام لوضع استراتيجية إعلامية وطنية عامة تقوم على تعزيز القيم الوطنية المشتركة والدعوة الى الإلتقاء في كل ما يصب في مصلحة الوطن ورقية.

٢/ تبني سياسة إعلامية عادلة، مهنية ومتوازنة تجاه المعارضة، وذلك من خلال وسائل الإعلام بتبني وجهات النظر التي تتعلق بتسريع الإصلاح على المستويات التشريعية والتنفيذية،

خاصة.

التوصية ١٧٢٤ ب - وضع معايير مهنية للإعلام والأشكال الأخرى للمطبوعات، تتضمن مدونة سلوك وآلية للتنفيذ، بهدف المحافظة على المعايير المهنية والأخلاقية، حتى يمكن تجنب إثارة الكراهية والعنف وعدم التسامح، دون الإخلال بالحقوق المحمية دولياً لحرية التعبير.

أعمال اللجنة والتنفيذ: أوصت اللجنة الحكومة بالتالي:

١/ حث جمعية الصحفيين البحرينية على إعادة النظر في ميثاق الشرف الإعلامي، ليكون موجهاً لمرحلة المصالحة الوطنية، وذلك لإيجاد رأي عام يميل للمصالحة، ويدعو للتسامح، ونبذ الفرقة والتطرف.

٢/ إبراز القضايا المشتركة المعززة للحملة الوطنية والداعية الى التسامح المذهبي، وتسهيل المزيد من الأضواء عليها في كافة البرامج.

٣/ إعادة تنظيم الأجهزة الإعلامية الرسمية واستقطاب الكفاءات الإعلامية القادرة على بناء مؤسسة إعلامية تتمتع بالمواسفات الدولية في هذا الميدان.

في التنفيذ، أعدت وزارة حقوق الإنسان خطة للمصالحة الإجتماعية. ووقعت وزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم مع اليونسكو والتي تستجيب الى التوصية (١٧٢٥ أ). كما أعدت هيئة شؤون الإعلام خطة لإصلاحه.

التوصية ١٧٢٤ ج - اتخاذ إجراءات مناسبة، بما في ذلك الإجراءات التشريعية للحيلولة دون التحريض على العنف والكراهية والطائفية، والأشكال الأخرى من التحريض، والتي تؤدي إلى خرق حقوق الإنسان المحمية دولياً، بصرف النظر عما إذاركان المصدر خاصاً أو عاماً.

التنفيذ: تقوم الحكومة بدراسة مقترحات لسن قانون جديد مبني على المادة (٢٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لمنع التحريض على العنف والكراهية والطائفية.

التوصية ١٧٢٥ أ - توصي اللجنة بما يلي فيما يتعلق بالفهم الأفضل واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك احترام التنوع العرقي: (أ) وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

أعمال اللجنة والتنفيذ: قدمت اللجنة توصيات الى الحكومة كالتالي:

١/ وضع برامج تعليمية وتربوية في كل المراحل التعليمية لتشجيع التسامح الديني والسياسي وغيرهما، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢/ وضع أنظمة تحافظ على حرمة المؤسسات التعليمية كما تقتضيه الأنظمة الدولية.

٣/ إعادة النظر في مناهج المواطنة والتربية الإجتماعية في المراحل التعليمية كافة، تهدف الى زرع نهج القبول بالأخر، والتأكيد على أهمية وقبول التنوع الطائفي والإثني والثقافي في

البحرين.

٤/ تفعيل مجالس الآباء والأمهات في المجالس، كمدخل لتقريب العوائل من خلال البيئة المدرسية.

٥/ وضع برامج تأهيلية لقطاع التربية والتعليم، تؤهل المدرسين بأخلاقيات مهنية تتقيد بروح التسامح، والقبول بالأخر والعيش المشترك بين الفئات المختلفة.

٦/ إصدار مدونة سلوك وفق المعايير الدولية، تحدد مقاييس المهنة التربوية وعلاقتها مع مكونات المجتمع.

٧/ تكليف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بإعادة صياغة مناهج التربية الإسلامية في المراحل الأساسية الثلاث، بحيث تشمل المناهج الدراسية على المشتركات العامة بين أبناء البحرين كافة.

٨/ أن تراعي مناهج التعليم بالمعاهد الدينية والحوارات قيم التعددية والعيش المشترك.

٩/ مشاركة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان بما يعطي الإعتبار للطابع المحلي البحريني.

أما الإجراءات التي تم تنفيذها على أرض الواقع من قبل الحكومة فهي:

قامت وزارة التربية والتعليم منذ نوفمبر ٢٠١١ بالعمل على تحديث مناهج التعليم وإدخال دورات تدريبية جديدة للمعلمين بالتعاون مع منظمات وطنية وإقليمية ودولية، ووقعت الوزارة مذكرة تفاهم مع اليونسكو في يناير الماضي. كما أقامت الوزارة ورشات عمل حول (الإختلاف، والتعامل مع الآخر، وقيمة الحوار). ومن جهة أخرى وافق المجلس الوطني للمناهج التابع للوزارة على أن تقوم جامعة البحرين بوضع دروس إجبارية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون لجميع الطلبة.

التوصية ١٧٢٥ ب - توصي اللجنة حكومة البحرين بضرورة إعداد برنامج للمصالحة الوطنية يتناول مظالم المجموعات التي تعتقد أنها تعاني من الحرمان من المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بغية أن تعم الفائدة منها على كافة طوائف الشعب البحريني.

أعمال اللجنة والتنفيذ: أوصت اللجنة الحكومة بضرورة وضع برنامج للمصالحة الوطنية يتناول الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستعانة بخبرات دولية في هذا الشأن مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الدستورية. واجتمعت اللجنة مع مارك مولر من منظمة انترميديت البريطانية التي تهدف الى تسهيل فتح حوار ومصالحة وطنية، وكيفية الإستفادة من خبرات المنظمة. ورأت اللجنة ان ما تم انجازه في مجالات اعادة المفصولين والطلبة، وإعادة اعمار المساجد، وتعويض المتضررين من الأحداث وأهاليهم، يصب في تحقيق المصالحة الوطنية.

أما من جانب ما نفذته الحكومة على صعيد المصالحة، فقد تقدمت وزارة التنمية الإجتماعية بخطة عمل لمنظمات المجتمع المدني التي تساهم في برامج المصالحة الإجتماعية، ووفرت نصف مليون دولار لتغطية أنشطتها.

البحرين: تنفيذ التوصيات والحوار

يضبطان إيقاع الشارع للخروج من الأزمة

التشرف الأوسط
جريدة الصرب الدولية

العدد 1433 - 7 فبراير 2012 - 15 ربيع الأول 1433

صفحة الدخل الأولى الأخبار الاقتصاد الرأي الملاحق ملفات الشرق أولى 2

البحرين: التوصيات والحوار يضبطان إيقاع الشارع للخروج من الأزمة

رئيس مرصد البحرين لـ«الشرق الأوسط»: المعارضة سمعت خطابها لدفع الحكومة للحوار

الدمام: عبيد السهيمي
تقرب مملكة البحرين من مرور عام على الأحداث الأمنية التي تعرضت لها في 14 من فبراير (شباط) من عام 2011، وقبل أقل من شهر من تقديم تقرير الملك حمد بن عيسى آل خليفة عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق البحرينية المستقلة وهو التقرير الثاني الذي ينقله الملك عن الأزمة التي عصفت بالشارع البحريني، بينما ما زالت تعيش أوضاعاً أمنية وسياسية محتفظة، تصاعدت حدتها في الآونة الأخيرة في ظل تصعيد من المعارضة، في خطابها السياسي وفي إيقاع حركة الشارع.

وقبل فترة دعا الشيخ عيسى قاسم إلى ما سماه «مسوق» من بتدعى من رجال الأمن على النساء، الأمر الذي زاد من وتيرة الأزمة والتف في الشارع، مما دفع الحكومة إلى تبني مشروع قانوني لحماية أكثر رجال الأمن من الاعتداءات التي يوجهونها في الشارع، ففي مطلع الأسبوع الجاري تسبب من نطق طيهم وزارة الداخلية «مخربون» في إصابات لرجال الأمن وحرق ثوبتين بقابل المولودون.

كما شهدت البحرين زيارة جديدة للبروفيسور محمود شريف بسويوي، رئيس لجنة تقصي الحقائق الوطنية، بدعوة من عاهل البحرين، وذلك لتقييم عمل الحكومة فيما يتعلق بتوصيات التقرير الذي قدمته لجنة بسويوي في 23 نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، الذي ضم توصيات اعقد المرفوقون أنها ستشكل لفرقاً لتوابع الأزمة البحرينية، وبدية لحل جوانبها المتعددة بما فيها الجانب السياسي، الذي نظر إليه بشكل كبير على أنه يفتقر جنور الأزمة الأمنية والاجتماعية.

ويكون حسن الشافعي رئيس «مرصد البحرين لحقوق الإنسان» وهو مؤسسة حقوقية مستقلة مقرها لندن، بأن الجدل الدائر في البحرين يمتد حول قضيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بما تم إيجازه من توصيات تقرير بسويوي، والثانية تتعلق بالمصالحة الوطنية، أي بالحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة، والتوصل إلى حلول دائمة تنهي المشكلة من جذورها وتعيد بناء التسبيح الاجتماعي الذي تأثر كثيراً بسبب دخول العامل الطائفي على خط الأزمة.

وفي جانب تنفيذ التوصيات، يقول الشافعي لـ«الشرق الأوسط» بأن تقرير بسويوي مكل فرصة للخروج من الأزمة، وأن المنظمات الحقوقية والدولية، فضلاً عن الدول الصديقة والحليفة، كابت التقرير بترحيب بالغ، وتمتد الإسراع في تنفيذ التوصيات خاصة تلك المتعلقة بالحوارات التي وقعت أثناء الأزمة، وإيجاد قدر من الثقة يسمح بالانتقال إلى الملف السياسي، والتوافق على الإصلاحات المطلوبة التي ترضي جميع مكونات المجتمع وقواد السياسية.

وأضاف: «المعارضة لم تقبل المشاركة في تشكيل اللجنة المنوط بها تطبيق التوصيات»، لافتاً إلى وجود أطراف سعت إلى عرقلة التطبيق، فيما كان الملك وولي عهده يحثان الخطى باتجاه التنفيذ السريع، بعيداً عن تعقيدات البيروقراطية، وحتى لا تظهر مشكلات مستجدة بسبب المواجهات والمظاهرات المستمرة.

تعويض المتضررين من الأحداث ويفترض أن تبدأ الخطوات الفعلية قريباً؛ وغير ذلك من القضايا. وبشأن موقف المعارضة من هذه المنجزات، قال الشافعي بأن الإختلاف بين المعارضة والحكومة لا يتعلق بعدم وجود منجزات في تطبيق توصيات تقرير بسويوي، بل في تقدير حجم ما أنجز. لن تفاجأ إن سمعت من معارضين اتهامات للحكومة بأنها تتهرب من تنفيذ التوصيات، حيث يتعمد المعارضون تقليص حجم المنجز، بالنظر الى عدم الثقة في الحكومة والبعد عن واقع العمل اليومي للجان المناط بها بالتنفيذ. وفي المقابل ستجد مبالغة بين بعض المسؤولين في الحكومة ممن يروجون مقولة بأن الحكومة نفذت جميع التوصيات، وأكثر من ذلك.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الحقوقية الدولية والعربية، قالت أوساط حقوقية بأن تقارير حقوقية صدرت عن البحرين وأشارت الى بطء عملية تطبيق التوصيات، وهناك بعض المنظمات كأمستمي تميل الى تقييم الوضع حال انتهاء عمل لجنة تنفيذ التوصيات. لكن هناك اعتراف من الجميع بأن التنفيذ الكامل يتطلب مدة زمنية طويلة وجهوداً وخبرات وتعاون مع المؤسسات الدولية بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة.

متابعون سياسيون للشأن البحريني أبدوا

وولي عهده يحثان الخطى باتجاه التنفيذ السريع، بعيداً عن تعقيدات البيروقراطية، وحتى لا تظهر مشاكل مستجدة بسبب المواجهات والتظاهرات المستمرة.

وفيما يتعلق بمنجزات الحكومة في تطبيق التوصيات، قال الشافعي بأنه لا يعقل أن لا يكون جلالة الملك جاداً في تطبيق التوصيات وهو الذي دعا لجنة التحقيق للعمل؛ وأضاف بأن حجم التوصيات كان كبيراً ويتطلب جهوداً هائلة، وخبرات متعددة في شتى الجوانب، بعضها لا يتوفر في البحرين، في حين أن الفترة الممنوحة للتطبيق لا تزيد عن ثلاثة اشهر، وهي فترة ليست كافية بأية حال، خاصة وان بعض التوصيات يتطلب صياغة قوانين وتشريعات تحتاج الى مناقشة البرلمان وتصديقه.

وأكمل: لكن ضمن التوصيات المتعلقة بالمدى القريب والمتوسط، فإن الأجهزة الرسمية والوزارات طبقت العديد من التوصيات سواء بشكل شبه كامل أو بشكل جزئي، خاصة ما يتعلق بإعادة المفصولين عن أعمالهم، وإطلاق سراح معتقلين على خلفية ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع، أو ما يتعلق بإعادة الطلبة الى جامعاتهم، والبدء بإعمار المنشآت الدينية التي تعرضت للهدم أو التخريب، وتخفيف غلواء الطائفية في الإعلام الرسمي وغيرها، واتخاذ خطوات أكثر جدية بشأن

لاتزال مملكة البحرين تعيش أوضاعاً أمنية وسياسية محتفظة، وقد تصاعدت حدتها في الآونة الأخيرة، في ظل تصعيد من المعارضة، إن كان في خطابها السياسي أو في الشارع؛ حيث دعا الشيخ عيسى قاسم الى ما أسماه بـ(سحق) من يتعدى من رجال الأمن على النساء، الأمر الذي زاد من وتيرة الأزمة، والعنف في الشارع.

أعقب هذا، زيارة جديدة لرئيس لجنة تقصي الحقائق الدكتور بسويوي للبحرين بدعوة من عاهل البحرين، وذلك لتقييم عمل الحكومة فيما يتعلق بتوصيات تقريره الذي قدمه في 23 نوفمبر الماضي، والذي كان المراقبون الحقيقون والسياسيون والمهتمون بالشأن البحريني يعتقدون بأن تنفيذ تلك التوصيات ستشكل اختراقاً لواقع الأزمة البحرينية، وبدية لحل جوانبها المتعددة بما فيها الجانب السياسي، الذي نظر اليه بشكل كبير على أنه يفتقر جنور الأزمة الأمنية والاجتماعية. ويقول مراقبون بأن الجدل الدائر في البحرين يتمحور حول قضيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بما تم إيجازه من توصيات تقرير بسويوي؛ والثانية تتعلق بالمصالحة الوطنية، أي بالحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة، والتوصل الى حلول دائمية تنهي المشكلة من جذورها وتعيد بناء التسبيح الاجتماعي الذي تأثر كثيراً بسبب دخول العامل الطائفي على خط الأزمة.

تنفيذ التوصيات

في حديث للشرق الأوسط (٢٠١٢/٢/٧) قال رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن موسى الشافعي، بأن تقرير بسويوي مكل فرصة للخروج من الأزمة، وأن المنظمات الحقوقية والدولية، فضلاً عن الدول الصديقة والحليفة قابلت التقرير بترحيب بالغ، وتمتد الإسراع في تنفيذ التوصيات خاصة تلك المتعلقة بالتجاوزات التي وقعت أثناء الأزمة، من أجل خلق أرضية مشتركة بين اللاعبين السياسيين، وإيجاد قدر من الثقة يسمح بالانتقال الى الملف السياسي، والتوافق على الإصلاحات المطلوبة التي ترضي جميع مكونات المجتمع وقواد السياسية.

وتابع الشافعي، بأن المعارضة لم تقبل المشاركة في تشكيل اللجنة المناط بها تطبيق التوصيات، وبدأ أن هناك أطرافاً داخل السبستم سعت الى عرقلة التطبيق، فيما كان جلالة الملك

قدراً من التخوف من حقيقة أن عمل لجنة بسبوني والتوصيات التي أطلقها تقريره، واللجان التي أمر ملك البحرين بتشكيلها لتطبيق التوصيات، لم تنجح بما فيه الكفاية في تحقيق الإختراق المطلوب؛ ما يشير إلى صعوبة المشاكل والتحديات؛ وعمق أزمة الثقة بين الأطراف السياسية ومراوحتها مكانها؛ وكذلك يشير إلى حدة الإنقسام المجتمعي على خلفية طائفية؛ فضلاً عن وجود متشدين بين اللابعين السياسيين ممن لا يميلون إلى الحل الوسطى، ويرون اعتماد سياسات كسر العظم للأخر.

الحوار والحلول السياسية

إزاء هذا، سألت الشرق الأوسط عن المخرج للأزمة، خاصة وأنه طفا إلى السطح والإعلام مبادرات وتصريحات رسمية لولي عهد البحرين، ورئيس الوزراء، تتعلق بموضوع الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة كأحد المخارج. رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان بين وجهة نظره بالتأكيد على أن أزمة البحرين سياسية في العمق؛ وأن هناك مشاكل أخرى جاءت تبعاً لتلك الأزمة، وبينها المشكلة الطائفية الحادة، ومشكلة تجاوزات حقوق الإنسان وغيرها. وأضاف: (لا غنى عن الحوار السياسي بين طرفي الحكومة والمعارضة. وبصراحة هناك خوف من التصعيد إلى العنف في الشارع، وقد رأينا بعض بوادر ذلك. كان يمكن للحوار السياسي أن يأتي بعد تهدئة الوضع واستتباب عامل الثقة من خلال تطبيق توصيات بسبوني؛ ولكن التصعيد الذي حصل وسقوط المزيد من الضحايا، والخشية من العنف، يفرض على الجميع - بنظري - الذهاب فوراً إلى الحوار وعدم التأجيل. بحل الملف السياسي - عبر التوافق بين القوى الثلاث الأساسية: العائلة المالكة؛ والمعارضة الشيعية؛ والقوى السياسية السنية - ستفكك المشكلات الأخرى. هذا ما نأمل، وهذا هو المخرج المتاح حالياً).

الحكومة البحرينية أجرت في أغسطس الماضي حواراً وطنياً شاملاً، ويقول مشاركون في الحوار أنه تطرق لكل المواضيع السياسية والاجتماعية والأمنية، وقد رفع المشاركون مرئياتهم إلى القيادة لتطبيقها، فلماذا يرد إجراء حوار آخر، سبق للمعارضة أن انسحبت منه، وهل يمكن أن ينتج حلاً حقيقياً؟ حسن الشفيعي يرى بأن الحوار عملية مستمرة لا يجب ان تتوقف، وأن الحوار يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة، لكن المهم - من وجهة نظره - هو أن الحوار تتأكد حاجته مع (المختلف) لأنه طرف في المشكلة السياسية، وبالتالي إلى حل معه تنتهي تلك المشكلة، وتؤسس لاستقرار سياسي واجتماعي مستدام، وهذا لا يعني تجاهل وتهميش الأطراف السياسية الأخرى. وأضاف: (مع تقديرنا

للحوار الوطني الذي جرى في أغسطس الماضي، ومع تقديرنا لمرئيات المتحاورين، فإن غياب المعارضة هي نقطة الضعف الأساس فيه).

وفي سؤال للشرق الأوسط حول مدى مصداقية المعارضة التي قامت في الأونة الأخيرة بالتصعيد في الشارع، ما يعني أنها لا تريد الحوار، خاصة وأن هناك أطرافاً محسوبة على المعارضة الشيعية ترفض بصراحة أية حوار من هذا النوع وتدعو لاسقاط النظام. أجاب الشفيعي: (في رأيي - وبصراحة - فإن تصعيد الوفاق لمواقفها يستهدف: الحوار مع الحكومة، وليس العكس. هناك من يعتقد بأن التصعيد الذي رأيناه في الخطاب وفي الشارع، كان مجرد رسالة إلى الحكومة. وأنا أضيف بأن خطاب الوفاق تصاعد في جزء منه للسيطرة على الشارع حتى لا يذهب بعيداً باتجاه العنف والفئات الأكثر تشدداً والتي لا ترغب في الحوار). وأكمل بأن التصعيد في الإجراءات الأمنية، وسقوط العديد من الضحايا، يساهم في انفلات الشارع أيضاً.

القوى الحقوقية والدولية

على صعيد آخر تشكو الحكومة وفئات اجتماعية من انحياز الجهات الحقوقية لصالح المعارضة، وهناك من يشير إلى تواطؤ قوى دولية (أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي) في ممارسة ضغوط على الحكومة، وهي تستخدم التقارير والبيانات والتصريحات الحقوقية لفرض أجندتها على البحرين، وتحويلها إلى نموذج عراقي آخر. يفسر رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان هذا الحماس الدولي بشيء مختلف عن مسألة التواطؤ، ويرأيه فإن الغرب لا يريد تغييراً راديكالياً في البحرين، وهو حريص على بقاء نظام الحكم القائم. وأضاف بأن هناك أسباباً للحماس الغربي، أولها بأن الدول الغربية تخشى استمرار عدم الاستقرار في البحرين، والذي قد يتطور إلى العنف، وقد يتسع أيضاً ليشمل مناطق أخرى، مشمولة بإطار المصالح الغربية. وأضاف: (إن عدم الاستقرار في البحرين يفسح المجال للقوى المعادية للغرب بالتدخل في شؤون البحرين. ومن جهة ثالثة، فإن هناك حرجاً غربياً من حجم انتهاكات حقوق الإنسان والتي وثقها تقرير بسبوني، والغرب متهم دائماً بأنه يعتمد إلى المعايير المزدوجة في موضوع حقوق الإنسان وغيره، وقد أصبح موضوع احترام حقوق الإنسان جزءاً من مرتكزات العلاقات الدولية، والتي لا يمكن قبول الانتهاكات وفق أي مبرر).

وأكمل في السياق نفسه: (الأهم في موضوع الحماس الغربي، هو أن مملكة البحرين تبنت مشروعاً إصلاحياً في شتى جوانبه السياسية والحقوقية والاجتماعية قبل أكثر من عقد؛ وكان التراجع في هذا المشروع أو التنكر له يمثل خسارة

كبيرة للبحرين وشعبها ونظام الحكم فيها، كما أنه مثل خسارة لأمال الدول الغربية ومنظمات حقوق الإنسان، التي كانت ترى في المشروع السياسي بأنه يمكن أن يتحول إلى نموذج يحتذى به في المنطقة. وبالتالي اعتبر ما جرى من انتكاسة في الأشهر الماضية أمراً مؤلماً ومقلقاً ومخيباً للأمال؛ ومن هنا تأتي أهمية تطبيق رؤية جلالة الملك التي تفيد بأن مهما واجهت البحرين من تحديات وصعوبات إلا أن المشروع الإصلاحي يجب أن يستمر عبر إيجاد الحلول للمشاكل القائمة، وتقديم المبادرات الجريئة كما عودنا جلالته).

الإنقسام الطائفي

يرى الشفيعي بأن الأزمة السياسية عمقت الإنقسام الطائفي في البحرين، كما أن الإنقسام نفسه أصبح أحد أهم معوقات الحل السياسي. وأضاف بأن من صنع الأزمة الحالية ليس التراث الخصامي العقدي والجدلي بين الشيعة والسنة، وإنما السياسيون الذين أرادوا استثمار العامل الطائفي لتحسين مواقعهم أو تحشيد جمهورهم أو دعم مواقفهم. لكن الشفيعي يستدرك فيقول بأن الإنشقاق الإجتماعي عمودياً لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، لأن الجميع يستشعر عظم الخسارة التي سببتها الأناثية السياسية؛ سواء على صعيد المجتمع؛ أو على صعيد الإستقرار السياسي والأمني.

أما المخرج من الأزمة، فأكد الشفيعي على أهمية التوافق السياسي الذي سيرتق الفتق ويوقف النزيف، مع اعترافه بأن الشرخ عميق، وهو يحتاج إلى سنوات طويلة للشفاء، خاصة في ظروف المنطقة التي فتحت فيها الطائفية فمها في أكثر من مكان. ورأى الشفيعي بأن وعي المواطنين بمخاطر الطائفية على مصالحهم ومستقبلهم سيساهم في تقليص مرحلة العلاج؛ وحمل رجال الدين والمتقنين والسياسيين مسؤولية إحداث الشروخ، وطالبهم القيام بعمل وحدوي وطني صادق، مضاداً للنهج السابق، يصلحون به ما أفسدوه من أمر مجتمعهم ونظام حياته.

وأخيراً دعا الشفيعي إلى ضرورة سد الأبواب من تسرب مشاعر الكراهية من الخارج إلى الداخل البحريني؛ كما حث الإعلام الرسمي - لما له من دور محوري وتأثير كبير في الحفاظ على اللحمة الوطنية - بأن يقوم بمهامه الوطنية، واعتماد خطاب وطني وحدوي جامع يفسح المجال لكل الآراء والقوى والأفكار، مؤملاً أن الحكمة ستتغلب في النهاية. ولاحظ حسن الشفيعي أن الخطاب الطائفي في البحرين قد تراجع بشكل كبير في الأشهر الأخيرة الماضية؛ وبقي أن تنال الآثار السلبية الماضية تضميماً وعلاجاً كافيين.

إجراءات رسمية تعقد العلاقة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية

إلغاء زيارتها الى البحرين، واصدرت بياناً شرحت فيه الأمر على النحو التالي:
(للأسف ألغت المنظمة زيارة لتقصي الحقائق إلى البحرين.. وذلك أن النظام الجديد الذي فرضته السلطات البحرينية بوضع ٥ أيام كحد أقصى لزيارات منظمات حقوق الإنسان يشكل عقبة خطيرة على قدرتها في القيام بعملها في مجال حقوق الإنسان. السلطات البحرينية كررت التزامها بإصلاح أوضاع حقوق الإنسان، والتعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية، وهذه القيود تتعارض مع تلك الإلتزامات).

ورداً على بيان العفو الدولية الصادر في ٢٠١٢/٣/٢، أصدرت هيئة شؤون الإعلام - وبإسم الحكومة - بياناً يوضح موقفها، وذلك في ٢٠١٢/٣/٣، جاء فيه تأكيد على ضرورة حصول ممثلي المنظمات الحقوقية على تأشيرات/ فيزا قبل وصولهم الى البحرين، وأن المدة المحددة لهم هي ٥ أيام عمل. وأبدى البيان أسفه لقرار العفو الدولية إلغاء زيارتها الى البحرين، وأضاف:

(إن المنظمة طلبت منحها تأشيرة زيارة لمدة أسبوع، بما فيها أيام الإجازة الأسبوعية. والتقت وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي ممثلين عن المنظمة بناء على رغبتهم، للتنسيق بشأن ما يمكن أن تقدمه الوزارة للمنظمة، ناهيك عن إيضاح شروط الحصول على تأشيرة لدخول البلاد، والتي لا تهدف إلى تقييد زيارة المنظمات إلى البحرين). وتابع البيان أن الوزارة (أبلغت المنظمة أن مبعوثيها يمكنهم القدوم إلى البحرين خلال الإجازة الأسبوعية، من أجل تمكنهم من القيام بمهامهم خلال أيام العمل الخمسة بموجب التأشيرة التي ستمنح لهم. وأبدت الوزارة استعدادها لتقديم المساعدة لوفد المنظمة في ترتيب لقاءاته مع المعنيين، بغرض إنجاز مهمته في المدة المحددة. كما أنها أبلغت المنظمة بإمكانها تقديم طلب الحصول على تأشيرات لمدة خمسة أيام أخرى، في حال عدم تمكن وفدها من القيام بمهمته في المدة المحددة له). وعبر البيان عن الأسف لخيار المنظمة الاعتراض على شروط حصولها على التأشيرة أمام عملها في ترويج وحماية حقوق الإنسان،

توقعت منظمات حقوق الإنسان الدولية أن تتحسن العلاقات بينها وبين الحكومة البحرينية ممثلة في وزارة حقوق الإنسان، انسجاماً مع الأوضاع المستجدة، والآثار الإيجابية التي أوحى بها تقرير بيسيوني وتوصياته، ودعوة الحكومة البحرينية لتلك المنظمات الحقوقية لحضور مناسبة إطلاقه، إضافة الى اجتماع وزيرة حقوق الإنسان معها، ودعوة وفودها الى مساعدة البحرين في تطبيق توصيات بيسيوني، وفي إعادة الحرارة الى العلاقة التي أصابها البرود في فترة الأحداث.

كان الشعور طيلة الأشهر الماضية يميل الى الإيجابية بين الطرفين، ولكن حدث خلال الأسابيع الماضية ما أعاد الأمور والعلاقة الى سابق عهدها، بل الى وضع أسوأ مما كان. يأتي هذا متزامناً مع تراجع في العلاقة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبحرين، بسبب تأجيل فجائي لزيارة المقرر الخاص للتعذيب من شهر مارس الى شهر يوليو القادم، إضافة الى أسباب أخرى. وأيضاً جاء هذا متزامناً مع منع عدد من الحقوقيين الأجانب من دخول البحرين خلال الأشهر الماضية.

والذي حدث؟

في ردها على رسالة وزيرة حقوق الإنسان المتعلقة بتحديد مدة الزيارة: (نود أن نشكركم على خطابكم الموجه لنا بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨، والذي عرضتم فيه ترتيبكم زيارة لنا إلى البحرين. ولكننا في الوقت نفسه، نسجل اعتراضنا على الشروط المفروضة لقيامنا بهذه الزيارة، وخصوصاً الإطار الزمني لزيارتنا القصير للغاية، فتحديد مدة خمسة أيام عمل لنا في البحرين، نراه قراراً تعسفياً ويحد إلى حد كبير من قدرتنا على رصد وبحث تطورات أوضاع حقوق الإنسان في البحرين).

وأضافت الرسالة: (نعتبر فرض مدة محددة على إقامتنا في البحرين مناقضاً للإلتزامات الشفهية التي قدمتموها ومسؤولون آخرون لممثلينا؛ كما ويتعارض مع التزاماتكم أمام الأمم المتحدة فيما يتعلق بإفساح المجال للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالدخول). وانتقدت المنظمات الحقوقية الوزارة إبلاغها بالتقييدات في اللحظات الأخيرة من تاريخ سفر وفودها الى البحرين؛ ودعت الى اعادة النظر فيها، وبزيادة المدة المحددة.

وبناء على هذا القيد، قررت العفو الدولية

المالذي تغير وأدى الى إرسال منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، وأطباء من أجل حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان أولاً.. رسالة علنية مشتركة تعبر فيها هذه المنظمات عن امتعاضها، وإلغاء جميع زيارات وفودها الى البحرين؟

الذي حدث هو التالي: قررت وزارة حقوق الإنسان أن لا تزيد مدة زيارة الوفود الحقوقية الى البحرين عن خمسة أيام عمل (لا يُحتسب يوماً العطلة الأسبوعية): إضافة الى ضرورة الحصول مسبقاً على فيزا من سفارات مملكة البحرين. هذا الشرط الجديد، المتعلق بتحديد المدة بوجه خاص، اعتبر بنظر المنظمات الدولية، أنه يقيد نشاطها، ويمنحها مدة غير كافية لأداء مهماتها، كما رأت فيه تراجعاً عما كانت عليه البحرين - حتى في فترة تصاعد الأزمة العام الماضي - حيث كان الحقوقيون الدوليون يدخلون البحرين بدون أية قيود، وكانوا يلتقون بالجهات الرسمية والأهلية.

تقول رسالة المنظمات الحقوقية الأربع

البحرين بسهولة للمشاركة في أنشطة سياسية غير مرغوبة ومخالفة للقانون، مثل التظاهر. /٢ أن المشكلة القائمة في البحرين هي مشكلة محلية، ولا يراد تعقيدها بإدخال أطراف أجنبية فيها، وأن البحرينيين قادرين على حل مشاكلهم بأنفسهم، حسب وزير الداخلية.



ناشطات أجنبيات يشاركن في تظاهرات غير مرخصة

/٣ أن الحكومة البحرينية ترغب في استمرار التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية المعروفة على الصعيد الدولي، والتي تحظى بمصداقية ومهنية.

التداعيات والهرج

يبدو أن الإجراء الحكومي البحريني بشأن تأشيرات الدخول، كما بشأن تحديد المدّة للبقاء في البحرين، قد سبّب صدعاً في العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية. وفي الوقت الذي ترى فيه الحكومة أن ما اتخذته من قرارات (شأن سيادي) وفيه إجراء (المعاملة بالمثل) مع الدول التي تفرض على المواطنين البحرينيين إجراءات مماثلة بشأن التأشيرات. وبرغم حقيقة أن الخلاف القائم بين المنظمات والحكومة يتعلّق بمجرد بضعة أيام إضافية، إلا أن الرسالة التي حملتها الإجراءات الحكومية، وفي هذا الظرف بالذات، كانت سلبية بنظر منظمات حقوق الإنسان الدولية.

منظمة العفو الدولية طلبت سبعة أيام، والحكومة حدّدت المدّة بخمسة أيام، ثم وجدت نصف مخرج لذلك، بأن أضافت يومي العطلة الجمعة والسبت، ولكن اليومين هذين يفرضان على المنظمات أن تصل وفودها إلى البحرين في يوم الجمعة لتستكمل سبعة أيام. فهل من أجل يومين تتوتّر العلاقة، بحيث لا تتنازل الحكومة ولا المنظمات الحقوقية بهذا الشأن؟

نشطاء أجنب شاركوا في مظاهرات قرية القدم، بينهما أميركية وإيرلندية.

وفي ٢٠١٢/٢/١٦ التقى وزير الداخلية البحريني بمسؤولي الهجرة والجوازات وناقش معهم الضوابط والقواعد التي تعتمزم الإدارة تنفيذها لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول التي تطلب تأشيرات مسبقة على مواطني مملكة البحرين. وشرح وزير الداخلية ما جرى بشأن الناشطين الأجانب فقال بأن البحرين تقدم كل التسهيلات لزوارها ولرجال الأعمال والمستثمرين (إلا أن البعض استغل هذه التسهيلات التي تمنحها للحصول على تأشيرات الدخول في المنافذ، ومخالفتهم الأنظمة والقوانين المتعلقة بذلك؛ ما تطلب مراجعة إجراءات الدخول وإصدار هذه التأشيرات، بما يكفل ضبط وتنظيم هذه العملية).

في ٢٠١٢/٢/١٩ كشف وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن (البحرين منعت ٥٤ شخصاً حاولوا دخول أراضيها عبر مطار البحرين الدولي خلال الأيام الماضية، وذلك بعد أن وصلوا إلى البحرين من غير دعوات من الجهات الرسمية، وتبين بعد التحقيقات أنهم يتبعون منظمات، وبعضهم مراسلون. كما أن إحدى هذه المنظمات لديها مكتب في إحدى الدول الخليجية، وهذه المنظمة تدرب الناس على مقاومة أنظمتها، وهو ما يشكل خطراً كبيراً). وأشار الوزير إلى أن الإجراءات الجديدة المتعلقة بالحصول على تأشيرات الدخول مسبقاً تشمل مواطني ٣٦ دولة. وأضاف: (للأسف، استغل مواطنو بعض الدول التسهيلات التي تمنحها البحرين، وحصلوا على تأشيرات سياحية، وبعضهم خالف أسباب الدخول للبحرين، إذ تم رصد مشاركتهم في مسيرات غير قانونية، وأصبحت أماننا مشكلة لا بد من التدخل لمعالجتها، في ظل أن البعض لم يحترم هذه التسهيلات، والسبب في ذلك يعود إلى الأكاذيب التي تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي). وشدد الوزير على أن من يأتون إلى البحرين ويكون هدفهم تفريق الناس، لن يسمح لهم بالدخول، وقال: (البحرينيون قادرين على حل مشكلاتهم بأنفسهم).

ملخص الأمر، ومن وجهة النظر الرسمية، هو:

/١ أن الإجراءات الأخيرة المتعلقة بالتأشيرات وبتحديد مدّة الزيارة، تستهدف منع ناشطين سياسيين أو حقوقيين من الدخول إلى

كما أسف لربط منظمة العفو في بيانها بين شروط التأشيرة لدخول البحرين، وتأجيل زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب للبحرين لعدة أشهر، نافياً أن تكون هناك أية علاقة بين الأمرين. وأكد البيان التزام البحرين بحقوق الإنسان وترحيبها بالتنسيق مع كل الجهات المعنية بحمايتها لزيارة البلاد.

أما وزيرة حقوق الإنسان د. فاطمة البلوشي، فقد أكدت على الموقف الرسمي نفسه في ٢٠١٢/٣/٦ بأن البحرين تفتح أبوابها وبكل شفافية ومصداقية أمام زيارة المنظمات الحقوقية المرموقة، والهيئات الدولية المعروفة، للمتابعة عن قرب، وذلك في إطار من الترتيب الإداري اللازم لتأشيرات الدخول والزيارة، وبما يؤمن لهذه الزيارة عوامل النجاح.

خلفية اتخاذ

الإجراءات الرسومية

حدث خلال الأسابيع الماضية أن دخل إلى البحرين مجموعة من الناشطين السياسيين والحقوقيين الأجانب، قيل أنهم جاؤوا بدعوة من مركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو ليس له صفة قانونية؛ وقد اشترك عدد من هؤلاء الأجانب في مظاهرات غير مرخصة وفق القانون البحريني وسط المنامة العاصمة، إحداها كانت في ٢٠١٢/٢/١١، وهو اليوم الذي حدثت فيه مواجهات بين قوى الأمن والمتظاهرين، ما أدّى إلى احتجاز أمريكيّتين هما: هويدا عراف، وراضिका سينيث، وتم ترحيلهما فجر اليوم التالي؛ وكانتا قد حصلتا على فيزا سياحية من مطار البحرين. وقال بيان رسمي أن الفتاتين (تعملان مع مجموعة تسمى نفسها: اشهد على البحرين؛ حيث قامت المجموعة بعمل موقع على الانترنت وعلى تويتر لنشر الفعاليات التي تقوم بها المنظمة المحظورة: مركز البحرين لحقوق الإنسان).

وفي يوم ٢٠١٢/٢/١٢ تم اعتقال نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، لمشاركته في مسيرة ٢٠١٢/٢/١١، واطلق سراحه بعد يومين؛ كما اعلنت الداخلية البحرينية عن ترحيل ٦ أمريكيين شاركوا في مظاهرات مشابهة. وفي ٢٠١٢/٢/١٧ أعلن مسؤول في إدارة الهجرة والجوازات عن ترحيل ٤



2 March 2012

Her Excellency Fatima al-Balooshi
Minister of Human Rights and Social Development

Your Excellency,

We, the undersigned human rights organizations, would like to thank you for your 28 February 2012 letters and your offer of assistance with arranging our upcoming visits to the Kingdom of Bahrain.

At the same time, we must object to the conditions placed on our visits, in particular the extremely short timeframe. The five-business-day limit appears to be arbitrary and will greatly impede our ability to monitor and research human rights developments.

In addition, while we greatly appreciate your willingness to arrange meetings for our organizations with relevant government officials, it is critical for us to know which meetings you are suggesting, with whom and at what time, as we need to be able to schedule a variety of additional meetings with community leaders, organizations, and other individuals who may have pertinent information about recent events in the Kingdom of Bahrain.

We consider the limit imposed on the duration of our stay in Bahrain to contradict the oral commitments you and other officials made in meetings with our representatives, and to the United Nations, regarding access for international human rights organizations. In addition, informing us of these constraints so close to our planned departure dates calls further into question the King's commitment to interact with us on a constructive basis.

We therefore respectfully request that you reconsider these limitations and respond positively to our requests to visit for more than five days.

We thank you again for your invitation and look forward to your response to this request.

Sincerely,

Hassiba Hadj Sahraoui Deputy Director, MENA Amnesty International	Brian Dooley Director, Human Rights Defenders Human Rights First	Sarah Leah Whitson Director, MENA Human Rights Watch	Richard Sollom Deputy Director Physicians for Human Rights
--	---	--	--

cc: Khalifa Al Khalifa Director, Human Rights Organizations

بيان المنظمات الحقوقية الأربع بشأن تحديد مدة إقامتها في البحرين

الإجراءات الرسمية، من جهة الوضع البحريني الخاص؛ ومن جهة ما ذكرته تلك المنظمات بأنها تلقت القرار الرسمي في اللحظات الأخيرة لسفر وفودها؛ وكان ينبغي الإلتفات الى ذلك؛ وهذا التوقيت زاد من الحساسية في العلاقة بين المنظمات الحقوقية والحكومة.

برأينا، فإن موضوع التأشيرات هو شأن حكومي سيادي لا جدال فيه؛ والمنظمات الحقوقية ملزمة بأخذ تأشيرات مسبقاً. لكن في موضوع تحديد المدة للزيارات، فنعتقد بأن وزارة حقوق الإنسان ينبغي أن تراجع إجراءاتها، وأن تستثني - في الحد الأدنى - المنظمات الدولية الحقوقية الكبيرة المعروفة بحسب تعبير وزيرة حقوق الإنسان.

أو الدخول الى البحرين بتأشيرات سياحية. ٢/ أن المنظمات الحقوقية الدولية ستستمر في ممارسة نشاطاتها بما في ذلك إصدار التقارير والبيانات والتواصل مع المجتمع المدني المحلي، كما مع المجتمع الحقوقي الدولي فيما يتعلق بالبحرين. وفي هذه الحالة، فإن الرأي الرسمي - خاصة مع ضعف التواصل والتواجد على الأرض - سيكون غائباً أو محدوداً؛ وسيكون عذر المنظمات الحقوقية الدولية، بأنها لم يُسمح لها الذهاب الى البحرين، أو أن هناك معوقات رسمية لنشاطاتها. وحسب معرفتنا بتجارب تلك المنظمات، فإنها لا يبدو أنها ستقبل بالتقييدات الرسمية، ومن أية حكومة جاءت. ٣/ هناك إشكالية في توقيت اتخاذ

تقول العفو الدولية بأن ما ذكره بيان هيئة شؤون الإعلام (٢٠١٢/٣/٣) والذي ذكر بأن وزيرة حقوق الإنسان (أبلغت المنظمة بإمكانها تقديم طلب الحصول على تأشيرات لمدة خمسة أيام أخرى، في حال عدم تمكن وفدها من القيام بمهمته في المدة المحددة له).. إن هذا الأمر يحوي تقييداً مضاعفاً، حيث يتعين على وفد المنظمة أن يغادر البحرين بعد خمسة أيام، ثم يطلب تأشيرة جديدة ليعود مرة أخرى.

وفيما يتعلق بتداعيات الإجراءات الرسمية الأخير - والذي نعتقد أن الخاسر الأكبر فيه هو: حقوق الإنسان - يمكن ذكر التالي:

١/ توتير العلاقة مع المنظمات الدولية، وفي هذا خسارة لسمعة البحرين، خاصة في هذا الظرف، وكان الإجراءات الأخيرة جاءت مناقضة لمبدأ الشفافية، وكان هناك شيئاً يراد إخفاؤه. هذا سيؤدي بدوره الى زيادة الضغوط على البحرين على الصعيد السياسي الدولي كما على الصعيد الإعلامي.

٢/ خسارة للمنظمات الدولية من التواجد على الأرض البحرينية للتعرف عن قرب على الأوضاع، والمساهمة في تطوير حقوق الإنسان، بالتعاون مع الحكومة ومع المجتمع المدني. مع أن من الصحيح القول أيضاً بأن هناك خسارة للبحرين وللمجتمع المدني المحلي فيما يتعلق بالاستفادة من خبرات وبرامج تلك المنظمات الحقوقية.

أين تكمن مشكلة القرار الحكومي؟
بنظرنا فإن أحداً لا يجادل في موضوع سيادة البحرين في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمصالحها؛ لكن أخذ عليها التالي:

١/ في حين أن الناشطين الأجانب استفادوا فعلاً من تسهيلات التأشيرات في الدخول الى البحرين، فإن هؤلاء لا يمثلون جهات حقوقية دولية معروفة، وإن ما قاموا به هو عبارة بنشاطات سياسية. وحتى المنظمات التي أشير إليها، مثل Witness Bahrain إنما هي مجموعة جديدة تشكلت في شهر فبراير الماضي، وحسب موقعها الإلكتروني، فإن النشاط السياسي طاغ على ما تنشره، من حيث الموضوعات والعبارات. وبالتالي فإن الإجراءات الرسمية كان يجب أن توجه وتنحصر بهذه الفئة، وأن لا تعمم فتشمل المنظمات الدولية الحقوقية المعروفة، التي لا دخل لها من قريب أو بعيد بمثل هذه النشاطات السياسية الفاقعة كالمشاركة في مظاهرات غير مرخصة،

ردود الفعل الدولية على تقرير (الصالح):

ترحيب بها أنجز، وإصرار على (الحوار السياسي)

اتجاهان: الأول حقوقي/ تشريعي/ قانوني، يتمثل في تنفيذ توصيات بسيوني؛ والثاني له علاقة بالمصالحة السياسية بين المعارضة والحكومة لتحديد الصورة النهائية للنظام السياسي التوافقي تحت سقف الملكية. فبدون هذا لا يستقيم ولا يستديم النجاح في الإتجاه الأول الحقوقي، كما لا يتحقق الإستقرار الأمني والسياسي.

وعلينا أن نلاحظ من خلال ردود الفعل الدولية، إدراكها لهذه الحقيقة، وتأكيداتها الدائم على موضوع (الحوار السياسي) و (المصالحة الوطنية) كمحطة نهائية لحل الأزمة البحرينية، سواء كان في تعليقها على توصيات بسيوني، أو تقرير الصالح، أو حتى ما قبل وما بعد التقريرين.

ولا يخفي أيضاً، أن ردود فعل منظمات حقوق الإنسان، ومراكز البحث السياسية، تلامس هذا الموضوع السياسي أيضاً وتشير إليه لأهميته، إذ أنه من بديهيات العمل والرؤى السياسية التي تتعلق بالمجتمعات المنقسمة إثنياً أو طائفيًا أو قومياً أو غير ذلك.

ليست القضية اليوم في البحرين أن هناك طرفاً رافضاً للحوار السياسي والمصالحة الوطنية، فالحكومة كما المعارضة يتحدثان بذات النغمة، وكلا الطرفين يدعوان اليهما ويدركان أهميتهما من خلال (الأبواب المفتوحة) و (اليد الممدودة). إذن السؤال هو: متى يبدأ الحوار؟ وما هي آلياته؟ والى أي حد هي مستعدة أطراف الحوار للتنازل من أجل التوافق وتأسيس وضع سياسي مستدام، يحافظ على مصالح جميع فئات المجتمع، ويعيد اللحمة الوطنية، والإجماع الداخلي الذي تفتت بفعل الأزمة وتداعياتها الطائفية؟

فيما يلي استعراض لبعض تلك التصريحات والتوجهات الدولية.

يكاد لم يتغير شيء تقريباً بشأن المواقف الدولية فيما يتعلق بردود الفعل حول تقرير الصالح، المتعلق بتنفيذ توصيات تقرير بسيوني، عن الموقف من تقرير بسيوني نفسه. المواقف كلها تميل الى الإيجابية، وهي تدعو الى استمرار تطبيق ما تبقى منها وبصورة شفافة. لكن - وكما حدث بشأن تقرير بسيوني - فإن المواقف الدولية لا ترى أن تطبيق قرارات بسيوني يمثل نهاية الطريق، بالرغم من أنها ضرورة وأساسية، باعتبارها تعزز الثقة في النظام السياسي، وبين اللاعبين السياسيين، وأيضاً باعتبارها المؤشر الأساس لتقييم مدى احترام الحكومة البحرينية لتعهداتها بتنفيذ أجندة إصلاحية على مستوى تعزيز اوضاع حقوق الإنسان وعدم تكرار اخطاء الماضي.

ما يهم هنا في المواقف الدولية - وربما غيرها - أن تقرير بسيوني، كما تقرير الصالح، يشكلان الأرضية والمرجعية للموضوع الحقوقي والمنطلق نحو الغاية الأهم وهي: إستقرار النظام السياسي من خلال تعديلات دستورية جوهرية تتم من خلال المصالحة الوطنية التي سيمهد تنفيذ توصيات بسيوني الطريق للوصول اليها.

جميع المراقبين للشأن البحريني يدركون كيف بدأت أزمة البحرين بالتظاهر، ومن ثم بالإعتصام، ومن ثم بالمواجهة والعنف، وتطور الأمر الى التجاوزات والانتهاكات، فالتحقيق من خلال بسيوني، ليصل الى النهاية من خلال التطبيق لتوصيات بسيوني عبر لجنة الصالح.

هذا يضع الجميع - وفي أحسن الأحوال - في مرحلة ما قبل أحداث العام الماضي، وهنا يبقى الموضوع السياسي الذي حفز كل التداعيات التي جرت خلال الأزمة. هناك موضوع سياسي لم يتم مقارنته بالصورة المطلوبة حتى الان.

كما ذكرنا في اعداد سابقة، فإن حل الأزمة البحرينية له

الولايات المتحدة الأميركية

١/ المتحدثة باسم وزارة الخارجية، فيكتوريا نولاند، ٢٠١٢/١٢/٩: (الولايات المتحدة تشيد بالحكومة البحرينية لتحركها السريع تجاه تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية



المستقلة لتقصي الحقائق. إن أحد العوامل الضرورية لتشجيع المصالحة الوطنية تتمثل في إكتساب ثقة المواطن البحريني في جدية إلتزام حكومته وتجاوبها مع مسؤولياتها تجاه المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونحن نحث الحكومة البحرينية على التحرك السريع فيما يتصل بالتوصيات الأخرى لتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، كما ندعو كافة الأطراف في البحرين إلى خلق ودعم المناخ الملائم لتحقيق المصالحة).

٢/ الخارجية الأميركية، المتحدثة الرسمية نولاند، ٢٠١٢/١/٧: (تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء حوادث العنف المستمرة في البحرين بين الشرطة والمتظاهرين. إننا نحث بقوة حكومة البحرين على إجراء تحقيق واف وشامل لتحديد ما إذا كانت الشرطة قد استخدمت القوة المفرطة. ونحن على العموم نحث جميع المتظاهرين على الامتناع عن أعمال العنف، ونحث الشرطة وقوات الأمن الأخرى على تفادي استخدام القوة المفرطة. لقد اتخذت حكومة البحرين خطوات جوهرية لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق البحرينية المستقلة؛ ونحن نهيئ بها أن تستكمل هذا المجهود الهام بدون تأخير، وتواصل مهمة الإصلاح الشامل. إننا نشجع المواطنين في البحرين على المشاركة في هذا المجهود الذي قد يصبح الركيزة الأساسية لمصالحة حقيقية وروح متجددة للوحدة الوطنية).

٣/ المتحدثة باسم وزارة الخارجية، ٢٠١٢/١/١٣: (إن المفتاح لمستقبل البحرين، كما ظللنا نناقش مع المسؤولين هناك، يكمن في حوار حقيقي بين البحرينيين من شأنه أن يشكل أساسا للمصالحة، ولبت روح جديدة في صرح الوحدة الوطنية).

٤/ المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، ٢٠١٢/١/٢٧: (استخدمنا وسنظل نستخدم

مساعدتنا العسكرية لتدعيم الإصلاح في البحرين، وقد شاهدنا حكومة البحرين وهي تتخذ بعض الخطوات الأولية الهامة على صعيد تنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، غير أنه لا زال هناك الكثير الذي يتوجب عمله. إننا نحث حكومة البحرين على التحرك لتنفيذ مجمل التوصيات وهو ما من شأنه في إعتقادنا أن يساعد على وضع اللبنة الأساسية لإصلاح أطول مدى ولمصالحة وطنية).

٥/ بيان مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان مايكل بوسنر في ٢٠١٢/٢/٩ في ختام زيارته للبحرين: (تركزت نقاشاتي على تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. اتخذت



حكومة البحرين عدداً من الخطوات الهامة باتجاه الإصلاحات المؤسسية طويلة الأمد التي حددها التقرير.... هذه كلها مؤشرات على التزام الحكومة بمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف الذي حدث العام الماضي. إن الولايات المتحدة تنظر الى تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق وما يتبعه على أنه خطوة جريئة من قبل الحكومة للبدء ببناء الثقة مع الشعب البحريني. تنفيذ هذه التوصيات ليست مهمة سهلة، ونحن نشيد بالجهود المبذولة لحد الآن لتحقيق أهداف عمل اللجنة، وفي النهاية فإن الهدف من اللجنة المستقلة وتنفيذ توصياتها هو خلق طريق نحو حوار سياسي حقيقي ومصالحة وطنية. نجدد دعوتنا لجميع الطراف بما في ذلك الحكومة والجمعيات السياسية وغيرهم للمشاركة في الحوار والتفاوض حيث يكون لجميع عناصر المجتمع صوت حقيقي؛ ويجب ان تتم هذه العملية بقيادة البحرينيين أنفسهم، ولن تكون العملية سهلة ولا يمكن أن تنجح إلا من خلال بناء قدر أكبر من الإحترام والثقة المتبادلة).

٦/ المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، ٢٠١٢/٢/١٤: (تعيد الولايات المتحدة التأكيد على إلتزامها بالمبادئ الأساسية الثلاثة التي تدعمها في البحرين وسائر دول المنطقة، ألا وهي: الإلتزام بالحقوق العالمية لجميع المواطنين بما في ذلك حرية التعبير والتجمع؛ دعم الإصلاح السياسي والإقتصادي؛ معارضة استخدام العنف من أي طرف جاء. إننا نناشد

الحكومة البحرينية بالعمل مع المعارضة والمجموعات الأخرى لخلق عملية يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات سياسية ذات محتوى).

٧/ جيم هايمس، عضو لجنة الخدمات المالية في الكونغرس، ٢٠١٢/٤/٣: (إن بعض الخطوات الأولية الإيجابية قد تم اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المستقلة



لتقصي الحقائق)، وأعرب عن اعتقاده بأن عملية تنفيذ التوصيات لن تحدث بالسرعة الكافية، ولكن من الضروري أن تكون مستمرة ومتواصلة ويتم شرحها بشفافية.

الهلكة المتحدة

١/ متحدث باسم داوونغ ستريت بعد لقاء رئيس الوزراء بالملك في ٢٠١١/١٢/١٢: (تركزت المباحثات حول خطط الملك فيما يتصل بتنفيذ الإصلاحات في بلاده في أعقاب الإضطرابات التي شهدتها، وفي ضوء التقرير الصادر عن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق. أكد رئيس الوزراء على أهمية تعزيز الإحترام لحقوق الإنسان في البحرين. وحث الملك على الإسراع بالوفاء بما إلتزم به تجاه تنفيذ التوصيات التي خرجت بها اللجنة وعلى دفع عجلة الإصلاح و المصالحة في بلاده إلى الأمام بالتعاور مع المعارضة باعتبارها جزء من هذه العملية).

٢/ وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط، قبيل زيارته للبحرين، ٢٠١١/١٢/١٣: (إنني أتطلع لمناقشة الخطوات التي اتخذتها الحكومة حتى الآن، مع توضيح ضرورة تنفيذ توصيات تقرير اللجنة بسرعة، وبحيث سبل تقديم الحكومة البريطانية المساعدة العملية. وإنني أهيب بكافة الأطراف في البحرين، وخصوصا المعارضة، التواصل تماما لانتهاز هذه الفرصة للمصالحة والإصلاح على نطاق أوسع).

٣/ السفارة البريطانية في البحرين، ٢٠١٢/٢/١٣: (خلال زيارته للبحرين، دعا الدكتور كريستيان تيرنر، مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية الى ضبط النفس، والحوار السياسي، وتطبيق سريع وفعال لتوصيات بيسيوني.. وقال بأن المملكة

المتحدة تؤيد الحق في الاحتجاج السلمي، باعتباره عنصراً أساسياً في أي نظام ديمقراطي. ونحن نرحب بخطوة



الحكومة بالسماح بالتجمعات السياسية المختلفة، ندعو جميع الأطراف إلى نبذ العنف صراحة، لأن ذلك يعتبر أمراً مهماً على صعيد بناء تدابير الثقة بين مختلف الفرقاء).

٤/ وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية اليستر بيرت، ٢٢/٣/٢٠١٢: (أرحب بتقرير اللجنة الوطنية حول تنفيذ توصيات لجنة التحقيق المستقلة في البحرين. قال وزير خارجيتنا وقت نشر تقرير لجنة التحقيق بأن ما ورد بالتقرير مقلق للغاية، وبأننا نحث دائما على تنفيذ توصياتها بالكامل. فالإصلاح والمصالحة ضروريان جدا لأجل أن تحقق البحرين استقرارا مستداما. وبالتالي يسعدني أن أشهد ما أحرزته الحكومة البحرينية من تقدم حتى الآن استجابة لما ورد في التقرير، واتخاذها خطوات تهدف للحؤول دون وقوع أي انتهاكات لحقوق الإنسان مستقبلا. فاستحداث مدونة قواعد سلوك للشرطة، ووضع كاميرات في غرف التحقيق، وتأسيس هيئة للإشراف على الإعلام، تعتبر جميعها خطوات هامة. كما أن من المشجع تأسيس وحدة خاصة للتحقيق مكلفة بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة. ونحن نتطلع إلى رؤية ما يتمخض عن تلك الإجراءات. هذه عملية طويلة المدى، ومازال هناك الكثير مما يتوجب عمله. هناك ضرورة لأن تواصل الحكومة البحرينية جهودها لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، وخصوصا ضمان احترام الاتفاقات الأخيرة، ومعالجة مسائل المحاسبة، وتغيير التصرفات وثقافة التعامل. وهذا يجب أن يحدث بموازاة إجراء حوار سياسي بناء وواقعي بين الحكومة والجماعات السياسية. وسوف تواصل المملكة المتحدة، كصديق وحليف للبحرين، تقديم مساندتها لتلك العمليات).

٥/ بيان وزارة الخارجية البريطانية، ٣/٤/٢٠١٢: (اجتمع أليستر بيرت في ٣ إبريل مع الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، وزير المتابعة بالديوان الملكي في مملكة البحرين، لمناقشة الوضع الراهن في البحرين؛ وقد ناقشا العلاقات الثنائية، وما تم إحرازه من تقدم منذ أن نشرت لجنة التحقيق المستقلة تقريرها في

شهر نوفمبر ٢٠١١. وتناولا خلال اجتماعهما خطط الحوار السياسي، والوضع الأمني، وبعض مسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق، والمجالات التي يمكن للمملكة المتحدة أن تساعد فيها. وقد أكد الوزير بيرت ضرورة الإصلاح والمصالحة لأجل تحقيق استقرار مستدام في البحرين. وتعليقا على هذا الاجتماع، قال أليستر بيرت، وزير شؤون الشرق الأوسط: "دأبنا دائما على حث الحكومة البحرينية على التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة التحقيق المستقلة التي أعلنتها



العام الماضي. ونأمل أن تكون الخطوات التي اتخذتها الحكومة البحرينية حتى

الآن أساسا للمزيد من الإصلاح وأن تساعد في منع ارتكاب أي انتهاكات مستقبلا. إن الأنباء الواردة عن استمرار العنف والمظاهرات في شوارع البحرين توضح تماما بأن تلك عملية الإصلاح تجري على المدى الطويل، وبأن مازال هناك المزيد مما يتعين عمله. ويتعين على الحكومة البحرينية مواصلة إحراز تقدم في مجال الحوار السياسي البناء والواقعي الذي يشمل الجميع، لكنني أحث كذلك كافة الأطراف الأخرى على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بشكل عاجل. وإننا مستعدون وراغبون بمساعدة البحرين في تنفيذ هذه الإصلاحات).

البحريني المتنوع، والذي ينبغي أن يكفل الحوار حقوقاً متساوية لكل المواطنين من خلال القانون والممارسة العملية). كما أوصى بـ (تنفيذ الوعود باحترام حقوق الإنسان، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، وبدء تحقيقات مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان وضمان محاسبة المسؤولين عنها... والإفراج عن جميع الذين اعتقلوا لمشاركتهم في احتجاجات مؤيدة للديمقراطية السلمية).

ألمانيا

وزارة الخارجية الألمانية، ٢٣/٣/٢٠١٢:



(لجنة بيسيوني لتقصي الحقائق التي حققت في أحداث ربيع ٢٠١١، قدمت

تقريرها النهائي في نوفمبر ٢٠١١. لم تنه البحرين كامل تنفيذها لتوصيات تلك اللجنة. تعتقد الحكومة الألمانية بقوة بأن حواراً ذا مغزى بين اللاعبين السياسيين البحرينيين سيقود إلى المصالحة الوطنية، وهي تشجع كلاً من الحكومة وجماعات المعارضة للدخول في هكذا حوار).

فرنسا

وزير الخارجية الفرنسية، ٢٦/٣/٢٠١٢:



(أخذنا علماً بتقديم هذا التقرير - تقرير الصالح - وبالجهد - التي تبذلها حكومة البحرين للاستجابة لتوصيات لجنة

بسيوني. نتمنى أن يتم التمكن من تنفيذ التدابير التي أعلن عنها من الآن فصاعداً، وأن تندرج في عملية جامعة من الإصلاحات والحوار الذي يشارك فيه جميع مكونات المجتمع والحياة السياسية البحرينية. ندعو جميع الأطراف المعنية إلى انتهاء فرص الحوار التي سوف تُعرض عليهم بغية إيجاد حل يسمح بالاستجابة لتطلعات جميع البحرينيين، وتهدئة التوترات بشكل دائم).

الإتحاد الأوروبي

١/ بيان من مكتب كاثرين أشتون، وزيرة الشؤون الخارجية، ١٣/٢/٢٠١٢: (تؤكد - أشتون - على أنه لا غنى عن المشاركة البناءة لجميع الأطراف في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الصادر عن لجنة البحرين المستقلة لتقصي الحقائق. ويكرر الإتحاد الأوروبي دعمه لهذه العملية).

٢/ توصيات للبرلمان الأوروبي في ١٥/٣/٢٠١٢: (بحث البرلمان الأوروبي



السلطات البحرينية على تحقيق عملية المصالحة الوطنية من خلال حوار شامل وبناء، وهو أمر ضروري لاستقرار الديمقراطية للمجتمع

المنظمات الدولية والحقوقية بين تقرير (بسيوني) و(الصالح)

عن تصفيق لتقرير (بسيوني) أو (الصالح)، وإنما إلفات النظر الى المسار الإستراتيجي العام للطلول المطروحة؛ إذ لا يخدم الجمود السياسي، والإضطراب الأمني، موضوع حقوق الإنسان في البحرين، وبالتالي لا بد أن يساهم الجميع في البحث عن مخارج حقيقية، تعالج الإنتهاكات التي حدثت، وتؤسس لمرحلة لا تتكرر فيها مجدداً.

تقرير هيومن رايتس ووتش لتقرير (الصالح)

يحبس لهيومن رايتس ووتش أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي قدّمت تقييماً جزئياً لتقرير (الصالح) وما تم تنفيذه من توصيات بسيوني، وذلك في ٢٨/٣/٢٠١٢ في تقرير معنون بـ (البحرين: إلتزامات الإصلاح الحيوية التي لم يتم تلبيةها). وبغض النظر عن اللغة المستخدمة في التقرير، ومساحات من نقص المعلومات، والتركيز على موضوعات بعيدها في جوانب النقص، فإن التقرير قدّم تقييماً يمكن الإستفادة منه جزئياً، رغم اعتراف المنظمة بأنها لم تستطع تقديم تقييم لجميع جوانب تقرير الصالح بسبب ما قالت أنه قيود على زياراتها الى البحرين.

تقرير المنظمة عرض جوانب عديدة مما أسماه بـ (الخطوات الإيجابية) التي تمّ تنفيذها؛ كما عرض بعضاً من توصيات بسيوني؛ والجوانب التي لم تنفذ أو تم تنفيذها ناقصاً، مع أن هيومن رايتس ووتش اشارت الى (أن الحكومة البحرينية لم تنفذ أهم التوصيات) في تقرير بسيوني. وهنا، لا يبدو الكلام دقيقاً، حين النظر الى تقرير (الصالح) كما أن هناك اختلافاً في تعريف التوصيات المهمة والأكثر أهمية، وهي تختلف باختلاف الإهتمامات والقراءات. وبديهي أيضاً، أن تقرير (الصالح) لم يقل بأنه تم تطبيق كل التوصيات، فذلك يحتاج الى زمن؛ والحكومة ممثلة في الملك اشارت الى ضرورة استمرار التطبيق. لكن يمكن

الدولة والنظر في تشريعاتها، وتعديل قوانينها، وإصلاح مؤسساتها، ووضع آليات وقائية تقلل الى حد الإلغاء المنافذ التي تأتي منها الإنتهاكات لحقوق الإنسان؛ أي أن تقرير (الصالح) - بالإضافة الى اهتمامه بحلحلة التجاوزات التي وقعت منذ فبراير ومارس ٢٠١١ - معني بمعالجة الجذور المسببة لتجاوزات حقوق الإنسان. وهذا، ما يشار الى أهميته دائماً في الأدبيات الحقوقية حين النظر الى الحلول لواقع أي دولة تجري على أرضها انتهاكات لحقوق مواطنيها؛ فالمعالجات الموضوعية لا تكفي بدون الإصلاح الهيكلي العام لمؤسسات وثقافة وتشريعات وممارسات الأجهزة الحكومية، وحتى المجتمع.

ولهذا، فإن هناك تساؤلاً يطرح إزاء عدم الإهتمام الكافي بتقرير (الصالح)؛ نقداً وتصويماً وتقييماً، من قبل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية. فالمتابع للشأن الحقوقي لا بد وأن يلاحظ بأن معظم المنظمات الحقوقية الدولية وحتى البحرينية لم تعلق على التقرير لا سلباً ولا إيجاباً، وكأنه عديم الأهمية. فهل كان التقرير كذلك؟ وهل كان انشغال تلك المنظمات بمتابعة الحالات الفردية والتجاوزات منذ تقرير بسيوني يعتبر مبرراً لإهمالها تقرير الصالح؟

نحن ندرك أن من صلب عمل المنظمات الحقوقية الدولية توثيق الإنتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان سواء وقعت في البحرين أو غيرها من الدول.

ولكننا ندرك أيضاً بأن هذه المنظمات الكبيرة والعريقة، تفهم ماذا يعني تطبيق توصيات بسيوني، وما هو أثرها الإيجابي الإستراتيجي - إن استكمل تطبيقها - على مسيرة حقوق الإنسان في البحرين؛ وكنا ننتظر من تلك المنظمات، بما لديها من أفكار وتجارب وروى، تقييماً لتقرير (الصالح) ونقداً موضوعياً له؛ ومتابعة لصيقة لتطبيقات توصيات بسيوني، والتأكد مما تقوله الحكومة من ان أجهزتها ماضية في استكمال عملية التطبيق. لا أحد هنا يبحث

تقرير بسيوني اهتم - كما هو معلوم - بتشخيص الأزمة البحرينية، والتحقيق فيها، خاصة في جانبها الحقوقي، وتحميل المسؤولية على الأطراف التي قامت بانتهاكات حقوق الإنسان، وبالأخص الحكومة، كما اهتم بتقديم المقترحات والتوصيات للخروج منها. أي أن تقرير بسيوني وصف الأعراض، وقدم توصيات الحل، على أمل أن يأتي من ينفذ تلك التوصيات التي قبلت بها الحكومة.

من البديهي أن تهتم الجهات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك الجمعيات السياسية، والدول المعنية والمهتمة بالملف البحريني، بهذا التقرير وتوليه أهمية كبيرة؛ لأسباب متعددة، بحيث وجدت بعض المنظمات الحقوقية فيه تأكيداً لمصادقية بياناتها وتقاريرها عن البحرين؛ وبعض الجمعيات السياسية اهتمت به من جانب أنه يمثل إدانة للحكومة البحرينية، وسعت للإستفادة منه في هذا الإتجاه في تعزيز مواقفها ومطالبها السياسية؛ فيما رأت دول غربية في التقرير الخطوة الأولى باتجاه حل المشكلة السياسية والحقوقية البحرينية.

لهذا، نال تقرير بسيوني اهتماماً دولياً كبيراً، سياسياً وإعلامياً وحقوقياً غير مسبوق، واعتبر مرجعية في توثيق الإنتهاكات، كما في توصيف العلاج.

ولكن، حين نأتي الى تقرير (الصالح) أي تقرير اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات بسيوني، نرى أن الإهتمام يتضاءل، رغم أنه معني بصورة مباشرة بالخطوات التي يجب اتخاذها للخروج بحل. إن اعتبار تقرير بسيوني مهماً لمجرد أنه يدين الحكومة ويوثق الإنتهاكات أمرٌ خاطئ، فالغاية النهائية من التقرير، اضافة الى تحميل المسؤولية للحكومة، هو (الحل).

تقرير بسيوني رسم طريق الحل، ويفترض أن يكون هناك اهتمام من كل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية بهذا الحل.

تقرير (الصالح) التنفيذي يهتم بتعديل مسار الدولة الحقوقي؛ أي أنه معني بهيكلية

٣/ يقول تقرير ووتش التقييمي بأنه (لم يتم تنفيذ المراجعة الشاملة للأحكام التي طالت أشخاصاً بسبب جرائم التعبير، وإلغاء الإدانات التي صدرت في محاكمات جائرة). هذا الأمر يتعلق بالتوصية رقم ١٧٢٢ ح؛ وقد اطلق سراح العديدين، كما هو واضح في سجلات لجنة (الصالح) ورسائل النائب العام الى هيومن رايتس ووتش التي وردت في تقرير التقييم. لكن الأخير ربط ذلك بموضوع القيادات السياسية المعتقلة وعددهم ٢١ شخصاً، والذين لاتزال قضاياهم امام القضاء.

وهناك توضيح من قبل وزارة حقوق الإنسان بناء على تقرير هيومن رايتس ووتش، صدر في ١/٤/٢٠١٢، قالت فيه: (إن تنفيذ التوصيات عملية لاتزال جارية، ولم يمر سوى ١٣٠ يوماً منذ تقديم ونشر تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، ولذلك فمن السابق لأوانه إجراء تقييم نهائي بشأن ما ادعته المنظمة من التزامات الإصلاح التي لم تتم تلبيةها).

وبشأن إحالة التحقيق في الانتهاكات الى النائب العام الذي اعترضت عليه هيومن رايتس ووتش، قالت الوزارة: (في الوقت الذي تضع الوزارة في الاعتبار اختلاف وجهات نظر الخبراء القانونيين، إلا أن حكومة البحرين اعتمدت على المشورة التي يقدمها عدد من الخبراء القانونيين الرواد في العالم في هذا المجال، ولديها الثقة الكاملة في المشورة القانونية المقدمة والمتبعة؛ وتشمل قائمة الخبراء كل من: دانييل بيت لحم، محام دولي معروف، وعمل سابقاً مستشاراً قانونياً رئيسياً لوزارة خارجية المملكة المتحدة؛ وجيفري جويل، أحد المحامين المرموقين بالمملكة المتحدة في القانون الدستوري؛ وديفيد بيرري، لمراقبة الجودة، وهو واحد من المحامين المرموقين بالقضايا الجنائية في المملكة المتحدة؛ وسارة كليفلاند، أستاذة قانون حقوق الإنسان، بجامعة كولومبيا؛ وعدنان امخان، أستاذ القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي).

وعموماً، فإن التقييم الجزئي لهيومن رايتس ووتش لتقرير (الصالح)، هو أفضل بكثير من إغفال التقرير وتجاهل أهميته.

中文 English Français Deutsch עברית 日本語 Пуссиан Español + More
YouTube Facebook RSS

HUMAN RIGHTS WATCH

الصفحة الرئيسية
عملنا
اخبار
المنشورات
من نحن؟

[اخبار](#) [بيانات](#) [مطبوعة](#) [التعليق](#)

المشاركة Print AVAILABLE IN English

البحرين: الفشل في تنفيذ التزامات إصلاحية هامة

مئات الأشخاص مازالوا في السجون بسبب التعبير عن الرأي وكبار الضباط لم يظلم العقاب

مارس 28, 2012



انخذت مملكة البحرين بعض الخطوات الإيجابية، ولكن لا يمكن لحكومة البحرين التحدث عن تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في وقت مازال فيه مئات الأشخاص خلف القضبان بسبب التعبير عن الرأي والمطالبة بتغيير الحكومة. وبدون أنه لم يتم التحقيق مع أي ضباط من أصحاب الرتب العالية في الدور الذي لعبوه في انتشار التعذيب وعمليات القتل غير القانونية.

جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش

(ببروت) - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن الحكومة البحرينية لم تنفذ أهم التوصيات التي قدمتها اللجنة المستقلة التي بحثت في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت على نطاق واسع خلال حملة فمع المحتجين المطالبين بالديمقراطية في عام 2011.

وكانت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي أنشأها الملك حمد بن عيسى آل خليفة وترأسها شريف بسيوني، الخبير القانوني من أصل مصري - أمريكي، قد نشرت النتائج التي توصلت إليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وفي ذلك الوقت، وعد الملك بتنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن اللجنة وأنشأ لجنة وطنية لمتابعة التنفيذ. وفي 20 مارس/آذار 2012، أعلنت هذه اللجنة أن تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق لامتست جميع المجالات الحياتية في البحرين. ولكن هيومن

ومحايدة وفقاً لمبادئ اسطنبول). مع ملاحظة أن بسيوني يوصي بإنشاء هيئة أخرى دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب (توصية رقم ١٧٢٢ ب). وللعلم، فإن هناك مشروع قانون عرض على البرلمان، يتعلق بإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وفق مبادئ باريس، يكون من مهماتها تولي التحقيق في كل شكاوى التعذيب وسوء المعاملة.

الحكومة، وبالنسبة للهيئة الأولى، استشارت خمسة خبراء اجانب، ورأت أن يقوم النائب العام بالتحقيق، وقد قام الأخير بإرسال رسالة الى هيومن رايتس ووتش يقول فيها: (لا شيء يحول دون اتخاذ تدابير ضد أي مسؤول ثبت تورطه في الأحداث، بغض النظر عن وظيفته أو رتبته).

وضع ملاحظات وتقييمات تقرير هيومان رايتس ووتش في النقاط التالية:

١/ تعرّض تقييم هيومن رايتس ووتش بالتركيز على التوصية رقم ١٧١٦ المتعلقة بمساءلة المسؤولين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون في موضوع التعذيب والقتل بمن فيهم ذوي المناصب القيادية. وتقول هيومن رايتس ووتش بأنها (لا تعلم بأية جهود ميزولة) في هذا الإتجاه، بالرغم من أن عملية التحقيق زادت وتوسعت وشملت عدداً أكبر من المتورطين.

٢/ تساءلت هيومن رايتس ووتش عما إذا كان إشراف مكتب النائب العام على التحقيقات يستجيب لتوصية بسيوني رقم (١٧٢٢ أ) والتي تدعو للتحقيق في الإنتهاكات التي وقعت عبر (هيئة مستقلة

ملكيتة.. توافقيّة.. ديمقراطية

مرّ أكثر من عام على أزمة البحرين السياسية والحقوقية والمجتمعية. هل يراد لهذه الأزمة أن تنتهي؟ بديهي فإنّ الجواب نعم، فلا أحد في السلطة والمجتمع بكل أطيافه يريد لها أن تستمر، ولا لما جرى أن يتكرر. ولكن السؤال كيف ومتى؟

(كيف؟): هناك رؤية واضحة لدى الفرقاء السياسيين وحتى المراقبين والباحثين والمهتمين الخارجيين بشأنها: ١/ تبريد العناصر المتفجرة في المشكلة، وبالأخص في الجانب الحقوقي؛ وهذا سعى إليه تقريراً (بسيوني) و(الصالح). ٢/ الحل السياسي، عبر الحوار، وإجراء مصالحة وطنية.

ومع الإجابة عن سؤال كيف يبقى سؤال (متى) يحدث هذا الحوار وتلك المصالحة؟

الآن، ورغم صخب المظاهرات، وارتفاع أصوات المنظمات الحقوقية، فإنّ جموداً سياسياً قد أرخى بظلاله على البحرين منذ أشهر عديدة، وهو جمود لم يتم حتى الآن اختراقه بأية صورة من الصور. لازالت المعارضة في جانب، والحكم في جانب ثان، والسنة في جانب ثالث. كل متمسك بمواقفه، ويقوم بأعماله اليومية الروتينية: المعارضة في الشوارع والمسؤولون في الدوائر الحكومية، والجمهور في المجالس (أو ما يعرف بالديوانيات).

ماذا بعد؟

طيلة عام وأكثر، والجزء المتفجر في الأزمة والفاقع فيها كان حقوقياً. معظم ما يثار من جدل نجده في مفردات

حقوقية: المحاكمات؛ التعذيب؛ الفصل من الوظائف؛ التعويضات؛ المنشآت الدينية؛ الطلبة الجامعيون؛ حرية التعبير والتجمع وغيرها؛ الطائفية.. كل هذه مفردات تدخل ضمن الحقوق المدنية والسياسية. ما يجري اليوم هو معالجات لمواضيع حقوق الإنسان التي تقصاها بسيوني في تقريره وقدم بشأنها توصيات للتنفيذ. والجدل السياسي يستخدم المفردات الحقوقية في المعركة السياسية حيث تسجيل النقاط على الآخر، بانتظار طاولة الحوار التي ينتظرها الجمهور البحريني: الخاسر الأكبر، والمتعب والمثخن بجراح الطائفية والخلافات السياسية.

ألا يمكن لهذه الدائرة أن تنكسر في نقطة ما؟

هل يراد لأزمة حقوق الإنسان الإستمرار بمحركات أزمة سياسية لم تهدأ بعد؟

هل يراد تأبيد حالة الإنقسام المجتمعي بسيف الطائفية، ريثما يقرّر السياسيون في الموالاتة والمعارضة والحكم الجلوس سوياً والوصول الى توافق سياسي ينهض نتيجته المجتمع من تحت ركام الآلام والمعاناة؟

الجمود السياسي يعني أن اللاعبين متمسكين بمواقفهم ولم يقبلوا بالتنازل. بدون التنازل لن يكون هناك حوار ولا مصالحة وطنية، وتالياً لا حل سياسياً في الأفق.

والجمود السياسي يعني أنه لا تزال هناك رهانات سياسية لدى الأطراف السياسية على تغيير أوضاع محلية

أو إقليمية، وبالتالي على الشعب البحريني أن ينتظر ريثما ينكشف الغطاء عن واقع تلك الرهانات، ويثبت بطلانها، أو عدم تأثيرها على المعادلة المحلية.

ثلاث كلمات تختصر الحل، كررناها في هذه النشرة بصور مختلفة:

ملكيتة، إذ لا سبيل لتغيير النظام السياسي من قبل طرف واحد بالقوة ولا بالإقناع! الملكيتة مظلة لمكوّن المجتمع، وناظم للخلاف والتوازن السياسي، يفترض أن تتطور الى ملكيتة دستورية في المستقبل.

توافقية، أي أن تتفق مكونات المجتمع على سقف التغييرات، وتحدد وجهة النظام وسياساته والمشاركة فيه.

ديمقراطية، تتسق مع المبادئ الحقوقية العالمية في العدالة والمساواة، والمحاسبة، واحترام التنوع، واحترام رأي الجمهور وخياراته وإرادته فيمن يمثله، والتمتع بحقوقه المدنية والسياسية.

الجمود الذي نتحدث عنه في العملية السياسية يجب أن ينتهي، فهو يؤثر على كل مناحي الحياة العامة، الإقتصادية والسياسية والحقوقية والإجتماعية وغيرها؛ ولا بد أن تقبل الأطراف كافة بمبدأ (التوافقية) كعنصر أساس لحل الأزمة، إذ أن الجميع يقبل بالملكيتة كنظام سياسي، وبالديمقراطية كآلية للمشاركة في السلطة، وكهدف يجب السعي لتحقيقه من أجل بناء دولة متحضرة ومجتمع متطور.

الوزراء آلية التسوية والتي يتم بموجبها تشكيل لجنة بوزارة العدل بتقديم الراغبون في التسوية إليها بطلباتهم وذلك على النحو الذي اقترحه وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

برنامج لوكتب الأمم المتحدة لتسهيل (المصالحة الوطنية)

أعلن مساعد الممثل المقيم لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين محمد آل شريف عن استقطاب خبراء لتنفيذ برنامج وطني في البحرين يهدف إلى تحسين مهارات التواصل والحوار بما يخدم تحقيق المصالحة الوطنية. وأضاف بأنه سيتم تنفيذ البرنامج الوطني عن طريق استقدام خبراء دوليين لتدريب المؤسسات والأفراد الراغبين في ذلك. وأشار إلى أن البرنامج يهدف إلى تحسين مهارات التواصل والحوار، موضحاً أن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي طبق أكثر من ٢٥ مشروعاً ناجحاً لدعم مثل تلك المهارات. كما أكد الخبير الأمريكي بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك شيثان كومار أن البرنامج اجتمع بالعديد من المسؤولين في البحرين وزار مجلس النواب لعرض التجارب العالمية الناجحة في مجال المصالحة الوطنية، وقال إنه (سيتم البدء بعمل مسوحات ميدانية واستطلاعات للمؤسسات والأفراد، إذ إن المصالحة ضرورية لحفظ أمن المجتمع). وأضاف أن من الطبيعي أن يتبادر الشك إلى ذهن الطرفين المتحاورين، إذ أن القوي أحياناً لا يمتلك الدافع للتواصل احتفاءً بقوته، والضعيف أيضاً قد يتبادر إلى ذهنه الشك في الطرف الآخر، لذلك يجب خلق الثقة بينهما وإزالة الخوف لبدء المصالحة. وأشار إلى أنه يجب خلق مجموعات أو أفراد تسهل المصالحة بإزالة كافة الحواجز بين أطراف المجتمع، إذ إن كل مجموعة لديها طريقة تفكير معينة، والبعض يمتلك قوة في الحوار ومهارات تواصل مع الأطراف الأخرى، ويجب على أولئك الميسرين أن يرفعوا من قدر جميع الأطراف ليصلوا إلى نفس الإمكانيات المهارية، بالإضافة إلى توفير مساحة آمنة لكل فئة كي تشعر بالثقة.

النائب العام:

إجراءات ضدّ الضالعين بتعذيب الأطباء

أعلن المحامي العام الأول عبدالرحمن السيد أن النيابة باشرت التحقيق في وقائع التعذيب التي أثارها بعض المتهمين في قضية الأطباء التي تضم ٢٠ طبيباً، إذ استمعت لأقوال المتهمين الذين ادّعوا بوقوع اعتداءات عليهم ولا تزال التحقيقات مستمرة لغرض الوقوف على مدى صحة تلك الادعاءات، وتحديد المسؤولية الجنائية عنها إذا ثبتت صحتها، متوعداً بـ (إجراءات قانونية تجاه من يثبت ضلوعه فيها أيّاً كانت صفته الوظيفية، ولن نتوانى عن تقديمه للمحاكمة الجنائية متى توافرت الأدلة القاطعة ضده).

المفوضية: انتقاد وترجيح

انتقدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في ٢٠/٣/٢٠١٢ استخدام المفرط للقوة بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع من قبل قوات الأمن. ودعا المتحدث بإسم المفوضية روبرت كولفيل الحكومة الى التحقيق في ذلك. وأضاف: (استلمنا تقارير مقلقة تفيد بالاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن، بما في ذلك الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، خاصة وأن استخدام مسيلات الدموع قد تكون أدت الى وفاة متظاهرين ومدنيين مارّين). ورحب كولفيل بمدونة السلوك الجديدة لعناصر الشرطة والتي تضع الضوابط واحترام حقوق الإنسان، مؤملاً تطبيقها، وأن التطبيق سيكون تحت المراقبة الدقيقة.

البحرينية لحقوق الإنسان مع زيارة المقرر الخاص بالتعذيب

في بيان لها في ٤/٣/٢٠١٢، طالبت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان الجهات الحكومية المعنية بالسماح لمقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب بدخول البلاد، وتمكينه من أداء المهمة المكلف بها، وتسهيل لقاءاته مع المسؤولين والجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والافراد ذوي العلاقة وعائلاتهم ليتسنى له تقديم توصياته البناءة لتحسين سجل حقوق الانسان في البلاد. وأشارت الجمعية الى التعهد الذي قدمته الحكومة في تقرير المراجعة الدورية الشاملة المقدم الى مجلس حقوق الانسان بالسماح بزيارة المقرر الخاصين التابعين للامم المتحدة في اي وقت يسمح لهم بالدخول، وكذلك المنظمات الدولية لحقوق الانسان ونشطاء حقوق الانسان والاعلاميين.

وكان يفترض أن يقوم مقرر الأمم المتحدة جوان منديس بزيارة للبحرين في الفترة ما بين ٨-١٤ مارس الماضي، إلا أن الحكومة طلبت تأجيل الزيارة دون تحديد موعد جديد. ودعت الجمعية البحرينية الحكومة الى الالتزام بتعهداتها والاتفاقيات التي وقعت عليها، بما فيها اتفاقية مناهضة التعذيب، وأن تنتظم في تقديم تقاريرها للجهات الدولية المعنية.

تعويضات المتضررين وفق (التسوية الهدنية)

أقر مجلس الوزراء في ٤/٣/٢٠١٢ مبادرة للتسوية المدنية والتي يتم بموجبها صرف تعويضات مباشرة للمتضررين كتسوية بشكل رضائي يترتب على القبول بها التنازل عن المطالبة القضائية بالتعويض مدنياً، دونما إخلال بحق من لا يقبل من المتضررين بالتسوية المطروحة باللجوء إلى القضاء المدني، وبما لا يؤثر على أية مسؤولية جنائية. كما أقر مجلس

خشية من العنف، والحوار السياسي ضرورة

والتجمعات التي حاول البعض في الآونة الأخيرة جرّها إلى مستنقع العنف من خلال استخدام المولوتوف وأسيخ الحديد.

الثالثة، وتابع المرصد مشدداً على ضرورة الحوار بين القوى السياسية والحكومة للخروج من الأزمة السياسية، داعياً الجميع إلى الكف عن مخاطبة الآخر من خلال وسائل الإعلام أو من خلال الخطابات الجماهيرية. وقال رئيس المرصد: إن من الشجاعة بمكان أن يجلس أصحاب القرار والرأي ويحلّوا خلافاتهم السياسية، وليس عبر الخطابات والرسائل المبهمة تارة والمكشوفة تارة أخرى أمام الجمهور، فالحوار له آلياته، أما التراسق السياسي فلا يؤدي إلا إلى زيادة التوتر بدلاً من بعث رسائل الإطمئنان. وأضاف: إن الدعوة للحوار ليست جريمة، ومن يرفضه فإنما هو بقصد أو بدون قصد يدعو إلى استمرار التوتر في الشارع، وربما - لا قدر الله - إلى تصعيد العنف، وسيل المزيد من الدماء، وزيادة تفتيت المجتمع بحيث يتعدّر تضميد جراحاته العديدة.

وختم المرصد بيانه داعياً القوى السياسية جميعاً إلى التوقف ومراجعة ما جرى خلال عام؛ ما ربحه وخسره الوطن والمواطن. إن جرد الأرباح والخسائر سيكشف أن الجميع خسر مما جرى، وأن استمرار الأزمة لا يعني سوى المزيد من هدر الإمكانيات، والمطلوب هو التوصل إلى حلول توافقية، وإلى تسالم اجتماعي، يطوي معه صفحة سوداء، ويبعث الأمل من جديد. إن أمراً كهذا لا يمكن أن يرفضه أحد على البحرينيين، بل يجب أن ينبع من ذواتهم وتقديرهم للأمر، والذي نأمل أن يكون تقديراً راشداً حكيماً.

في ٢٠١٢/٢/١٤، وبمناسبة مرور عام على الأحداث المؤسفة التي مرّت بها البحرين وما حدث خلالها من سقوط للضحايا، وتجاوزات عديدة، وانقسام في المجتمع بين مكوناته الأساسية، أصدر مرصد البحرين لحقوق الإنسان بياناً أكد فيه على جملة من النقاط رأى أنها تمثل القاعدة لاستعادة البحرين عافيتها، وتتجاوز آلامها. الأولى، أن مرصد البحرين لحقوق الإنسان يؤكد على ضرورة تنفيذ توصيات تقرير بسيوني باعتبارها أحد أهم وسائل استعادة الثقة بين القوى السياسية والحكومة، بالرغم من حقيقة وجود صعوبات وتحديات عديدة. وقال رئيس المرصد حسن الشفيعي، بالرغم من حقيقة أن هناك الكثير من القضايا قد أنجزت من قبل الحكومة، فإن هناك بعض التوصيات التي لها وقع خاص لدى المجتمع الحقوقي المحلي والدولي، من بينها: قضايا المحتجزين؛ والأطباء؛ والمفصولين عن أعمالهم؛ والتعويضات لضحايا الأحداث الماضية؛ ومحاكمة المتسببين في الانتهاكات. وتابع: هذه القضايا يلزم حلّها بالسرعة المطلوبة.

الثانية، وقال المرصد بأن مسألة حرية التعبير والتجمع بما فيها التظاهر مكفولة في ميثاق العمل الوطني والدستور، ومن يمارس هذا الحق يجب أن لا يُمسّ بسوء، ولا يُعاقب على أمر غير مجرم. ودعا السلطات الأمنية إلى ضبط النفس، وعدم استخدام القوة المفرطة، وضمان عدم سقوط الضحايا وسلامة المدنيين. وأكد المرصد على ضرورة التنسيق ولو في الحدود الدنيا مع السلطات المعنية فيما يتعلق بأمكان التجمع والتظاهر؛ وأن يتم التأكيد على سلمية التظاهرات

الحوار وتطبيق التوصيات يخرجان البحرين من الأزمة

وبالحوار السياسي، كوسيلتين أساسيتين تمثلان استجابة لمملكة البحرين للخروج من الأزمة؛ لافتاً النظر إلى أهمية هاتين الوسيلتين في تعزيز الثقة بين اللاعبين السياسيين، وفي إرسال إشارات واضحة بشأن الإصلاح وأن الدولة تسير باتجاه الشفافية والالتزام الفعال بمبادئ حقوق الإنسان.

وأوضح الشفيعي بأن وزيرة حقوق الإنسان أعلنت بأن هناك أخطاءً قد ارتكبت، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة، والإعتقال غير القانوني، والقتل غير المتعمد، وأن الحكومة تقوم بتصحيح المسار، عبر صندوق التعويضات، وإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة المفصولين إلى أعمالهم، وغيرها. ورأى الشفيعي بأن مثل هذه القضايا هي التي يحث المجتمع الحقوقي الدولي والمحلي على تطبيقها وعلى إيجاد الوسائل التي تمنع من تكرار الأخطاء بشأنها، بما فيها تطبيق توصية بسيوني المتعلقة بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. وتابع: بتحقيق

دعا رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن موسى الشفيعي، الجهات المسؤولة في البحرين إلى تسهيل مهمة المقرر الدولي الخاص بالتعذيب والذي سيزور البلاد بدعوة من الحكومة البحرينية، وهي دعوة في الاتجاه الصحيح. ورأى الشفيعي بأن البحرين بحاجة إلى كل الخبرات الدولية لمساعدتها في تنفيذ توصيات تقرير لجنة (بسيوني)، ولتحسين أداء مؤسساتها التي تتعاطى مع موضوع حقوق الإنسان، وتطوير سجلّها الحقوقي الذي يُنظر إليه بعين فاحصة من أكثر المنظمات الحقوقية الدولية نشاطاً واهتماماً، في ظل تواصل للقلق الأمني في بعض المناطق التي تشهد مظاهرات وشغب وتجاوزات.

وقال الشفيعي في تعليق له على خطاب وزيرة حقوق الإنسان الدكتورة فاطمة البلوشي أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف في ٢٠١٢/٢/٢٨ بأنه حوى قدراً من التوازن، والأهم هو تأكيدها على أن الحكومة البحرينية ألزمت نفسها بتطبيق توصيات بسيوني،

والتقييم والحماية. إن مثل هذا التعاون له أثر استراتيجي على الأوضاع الحقوقية، وسيؤسس لتطور نوعي في الممارسة الحقوقية الرسمية.

وختم الشفيعي تصريحه بالقول أن التحديات التي تواجه البحرين كبيرة، معبراً عن أمله في أن يتم تطبيق التوصيات بالسرعة الممكنة، وأن يقوم بموازة ذلك حوار جاداً على المستوى السياسي من أجل المضي في الإصلاحات الهيكلية والدستورية؛ وكذلك أن يقوم حوار على المستوى الاجتماعي والمدني لتطويق الفتنة الطائفية وإعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي الذي تضرر بشدة. وأمل الشفيعي بأن تعمل كافة القوى السياسية على تخفيف الإضرابات في الشوارع، والعمل على ضبط النفس، وإيقاف التجاوزات كلية وتجنب إيقاع الخسائر البشرية، حتى يمكن للبحرين استعادة عافيتها في أسرع وقت ممكن.

ندوة في جنيف: البحرين أham استحقاقات حقوقية وسياسية

التي بها عملية اصلاح قائمة أو مساحة من حرية التعبير، تكون في الأعم - أكثر استجابة وقدرة على الحركة في التعبير عن مكوناتها وتطلعاتها من تلك التي تقع تحت نير الديكتاتورية المطلقة، ولذا كان من المتوقع أن تأخذ التحركات والتحولت السياسية طابع (الإصلاح) لا (التغيير الشامل/ الثورة)، وكان يفترض في البحرين بالذات أن يحدث فيها شيء شبيه بما جرى في المغرب، وبذا يكون تحرك الشارع فاعلاً في إعادة الزخم لمشروع الإصلاحات، وفي الانتقال بالنظام السياسي والمجتمع برتمته الى حالة أخرى متطورة بصورة سلمية ديمقراطية حضارية.

لكن وقعت أخطاء من جانب قوى الأمن اعتذرت عنها ووعدت بالتحقيق، وتبع ذلك تشدد من القوى السياسية المعارضة صاحبه بعض العنف والتخريب. وفي ظل هذا الوضع، فشلت نداءات الحوار التي دعا إليها ولي العهد، فيما أخذ طرف آخر من المعارضة بعضاً من الجمهور الى حيث (اسقاط النظام) انتهى الى ما انتهى اليه من صدامات.

وخلص الشفيعي الى أن الطرفين الحكومي والمعارض فشلا في إدارة الأزمة، وكانت الخسارة كبيرة لأطراف الاعتدال في السلطة والمعارضة، بل أن الخسارة الأكبر تكمن في الانشقاق الحاد في النسيج الاجتماعي على أسس طائفية، كما كانت الخسارة فادحة لحقوق الإنسان.

وختم الشفيعي كلمته، بأن هناك مساران لحل الأزمة في البحرين: أحدهما حقوقي تمثل في تشكيل لجنة بسبوني وتطبيق توصياته، وهذا يعالج الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والثاني سياسي يفترض أن يتم من خلال الحوار السياسي بين اللابيين السياسيين، بحيث ينتج توافقاً بين القوى السياسية الشيعية والسنية والعائلة المالكة.

ذلك يصبح تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق أساساً للإصلاحات ومؤشراً للحقبة القادمة.

وثمن الشفيعي الخطوات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية الحقوقية منها وغير الحقوقية، وتوقيعها مذكرات تفاهم معها، كما في توقيع مذكرة التفاهم مع الصليب الأحمر الدولي، والتي تسمح بزيارة أماكن الإحتجاز؛ وكذلك مذكرة التفاهم التي وقعت مع اليونسكو لتعزيز التسامح والتعددية وحقوق الإنسان، وغيرها. وأشاد الشفيعي بسعي وزارة حقوق الإنسان لتوقيع مذكرة تفاهم مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ داعياً الى أن تتضمن المذكرة أوسع مجالات التعاون وأن يكون لها صلاحيات واسعة تشمل جميع الأسس التي يعمل عليها مكتب المفوضية لحقوق الإنسان، بما فيها الرقابة

على هامش الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، ألقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان حسن موسى الشفيعي كلمة في ندوة عقدت في ٢٠١٢/٣/١٥، حول حقوق الإنسان في سياق الربيع العربي، برئاسة د. لوي ديب من الشبكة الدولية للتنمية وحقوق الإنسان. وقد أوضح الشفيعي ملامح الربيع السياسي في البحرين قبيل الربيع العربي، والذي ابتدأ بالإصلاحات السياسية عام ٢٠٠٠، حيث تشكلت الأحزاب السياسية، وتأسست منظمات المجتمع المدني، وقامت الانتخابات البلدية والنيابية، وتوسعت مساحة حرية التعبير والتجمع والتظاهر والإضراب وغيرها، وتم تعديل أو استحداث الكثير من القوانين والأنظمة المقننة لأجهزة الدولة، وغير ذلك.. حتى جاءت الأحداث الأخيرة لتحدث أزمة كبيرة داخل السلطة والمعارضة والمجتمع.

وأضاف بأن خروج المواطنين للتظاهر في الشارع البحريني، كان تعبيراً عن الحاجة الى مزيد من الإصلاحات السياسية، ذلك أن الخطوات الأولى للإصلاح ولدت وحفزت من جانب آخر الطبيعة البشرية للمطالبة بالمزيد منها.

وتابع بأن الإصلاحات في البحرين رغم تقدميتها اصطدمت بخشية وقلق من بعض الأطراف المحلية، وبعنف وشغب في الشارع، ما جعل عجلة الإصلاحات تفقد بعض زخمها، وتتباطأ بشكل تدريجي، كما لاحظ ذلك ولي العهد البحريني.

وأشار الشفيعي الى أن السلطة التنفيذية لم تكن بمستوى القرارات الكبرى التي اتخذت في مجال الإصلاح، فلم تفعل بما فيه الكفاية، وكان أداء الوزارات الخدمية والمعيشية دون المستوى، كما كان هناك وضع إقليمي قاهر، حيث أصبحت البحرين ضحية وضع إقليمي جامد غير مشجع على الإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان. وشرح الشفيعي ما جرى في البحرين بالقول، أن شعوب الدول

من نشاطات المرصد

البحرين:

- التقى رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان حسن موسى الشفيعي، بالسيد علي صالح الصالح، رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات بسيوني، وذلك في مكتبه في المنامة. تناول الإجتماع أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، والجهود المبذولة في سبيل المصالحة الوطنية، ومدى أهمية متابعة السلطات التنفيذية لاستكمال تنفيذ بقية توصيات تقرير (بسيوني). وقد تسلم الشفيعي نسختين من تقرير (الصالح) باللغتين العربية والإنجليزية.

- وضمن لقاءاته مع القوى السياسية والحقوقية في البحرين، التقى الشفيعي بالدكتور حسن مدن، عضو لجنة (الصالح)، وأمين عام جمعية المنبر الديمقراطي. كما التقى بالدكتور عبدالله الدرازي، الأمين العام السابق للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وعضو لجنة (الصالح)؛ وأيضاً بالسيد عبدالنبي العكري، رئيس جمعية الشفافية البحرينية. تناولت اللقاءات جميعاً آخر مستجدات الأوضاع الحقوقية والسياسية في البحرين وسبل تطويرها بما يضمن المزيد من احترام حقوق الإنسان.

موسكو:

- في زيارة عمل قام بها رئيس المرصد الى موسكو، التقى الشفيعي بالبروفيسور ميخائيل فيدوتوف، رئيس مجلس شؤون المجتمع المدني وحقوق الإنسان التابع للرئاسة الروسية، وبحث معه أوضاع حقوق الإنسان في البحرين وأفاق التعاون بين المجتمع المدني البحريني والروسي.

- كما التقى الشفيعي بالسيد الكساندر نزاروف، مدير قناة (روسيا اليوم) الفضائية - القسم العربي، وأجرى فيما بعد لقاءً مع الفضائية في حوار تناول الذكرى السنوية لأحداث البحرين والتي صادفت شهر فبراير الماضي. كما التقى بالإعلاميين العاملين في القناة ومن بينهم السيد سلام مسافر.

- أيضاً التقى الشفيعي بالدكتورة إيلينا سوبونينا، رئيسة قسم آسيا والشرق الأوسط في معهد روسيا للدراسات الإستراتيجية.

جنيف:

- قام رئيس المرصد بعدة فعاليات في جنيف حيث حضر اجتماعات مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ ١٩، كما شارك في ندوات تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي عامة والبحرين خاصة، وأجرى اجتماعات ولقاءات مع عدد كبير من الناشطين العرب والأجانب، من بينهم السيد عيسى الغائب نائب أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وشعوان جبارين مدير عام منظمة الحق الفلسطينية، والناشط الحقوقي السوري د. هيثم مناع. كما التقى بمسؤولين في مكتب المفوضية لحقوق الإنسان من بينهم الأستاذ فرج فنيش، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والسيد محمد حجيج مسؤول ملف البحرين في المفوضية.

نشاطات أخرى:

- في زيارة لألمانيا التقى رئيس المرصد بعدد من الناشطين والإعلاميين من بينهم مصطفى السيد، رئيس القسم العربي في فضائية ألمانيا الدولية، وكذلك نائبه محمد ابراهيم؛ والسيد لؤي مدهون، مدير تحرير موقع (قنطرة).
- نشرت مجلة (الديمقراطية) الفصلية، الصادرة عن مؤسسة الأهرام المصرية، بحثاً لرئيس المرصد حمل عنوان: (ربيع أم أزمة في البحرين؟).



رئيس المرصد في لقاء مع معالي السيد علي صالح الصالح



مع السيد فرج فنيش من مفوضية حقوق الإنسان



جانب من المشاركين في ندوة عقدت بجنيف: أوضاع حقوق الإنسان في سياق الربيع العربي



في اجتماع مع البرفيسور ميخائيل فيدوتوف



رئيس المرصد مع مدير قناة روسيا اليوم الكساندر نزاروف



مع الدكتورة ايلينا سوبونينا